

القدمة المرمية  
في عقيدة أهل السنة  
«الجزء الأول»  
بقلم: عبور به علي به دس

المبحث الأول مفهوم أهل السنة والجماعة وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بأهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني: أسماء أخرى لأهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: التعريف بأهل السنة والجماعة.

(أ) التعريف بالسنة:

السنة بالضم وفتح النون المشددة في اللغة: الطريقة والطبيعة والسيرة حميدة كانت أم ذميمة، والجمع سنن<sup>(١)</sup>، ومنه قوله ﷺ: (من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة.... الحديث)<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: المصباح المنير: (٣١٢ / ١)، والقاموس المحيط: (٢٣٨ / ٤)، ولسان العرب: (٢٢٠ / ١٣)، ومختار الصحاح: (٣١٧).

(٢) الحديث من رواية جرير رضي الله عنه، وقد أخرجه مسلم في «الصحیح» (٨ / ٦١ رقم ١٠١٧)، والترمذي: (٢٦٧٥) في العلم، باب ما جاء فيمن دعا إلى الهدى فاتبع أو إلى ضلالة، وابن ماجه (٢٠٣) في المقدمة، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٤٥)، والطبراني

=

وتطلق السنة ويراد بها الطريقة المحمودة، ولذلك قيل فلان من أهل السنة معناه من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة<sup>(١)</sup>.

والسنة في الشرع تطلق على عدة معان:

- ١ - تطلق على سيرة الرسول ﷺ، فسنة الرسول ﷺ أي سيرته<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - وتطلق في اصطلاح المحدثين على ما جاء عن النبي ﷺ من قول أو عمل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة سواء كانت قبل البعثة أم بعدها<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - والسنة عند علماء أصول الفقه هي: ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من

---

(٢٣٧٥)، والبيهقي: (٤ / ١٧٦) من طريق عبد الملك بن عمير عن المنذر بن جريز به مطولاً ومختصراً. وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار»: (٢٤٣)، والطبراني: (٢٣٧٢) من طريقين عن أبي الوليد الطيالسي: (٦٧٠)، وعلي بن الجعد (٥٣١)، وابن أبي شيبة: (٣ / ١٠٩ - ١١٠)، وأحمد في «المسند»: (٤ / ٣٥٧ و ٣٥٨ - ٣٥٩) ومسلم (١٠١٧) في الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق قمرة، والنسائي: (٥ / ٧٥ - ٧٧) في الزكاة باب التحريض على الصدقة، والبيهقي في «المسند»: (٤ / ١٧٥ - ١٧٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٦٦١) من طريق شعبة به. وأخرجه الطحاوي: (٢٤٤)، والطبراني: (٢٣٧٣) و (٢٣٧٤)، وابن حبان في صحيحه: (٨ / ١٠١) رقم (٣٣٠٨) باب صدقة التطوع من كتاب الزكاة من طريقين عن عون بن أبي جحيفة به. والطريقان للطبراني.

- (١) ينظر: «لسان العرب»: (١٣ / ٢٢١)، «وتهذيب اللغة»: (٤ / ٢٩٨).
- (٢) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس: (٣ / ٦١)، ومختار الصحاح: (ص ٣١٧).
- (٣) ينظر: تدريب الراوي: (ص ١١٦)، و«مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة»، وكلاهما للسيوطي: (ص ٤٦)، والسنة قبل التدوين: (ص ١٦)، و«أصول الحديث» للخطيب: (ص ١٩)، و«الحديث والمحدثون» لابن زهرة: (ص ١٠)، ولغات في أصول الحديث: (ص ٢٧)، و«السنة النبوية ومكانتها في التشريع» لعباس حمادة: (ص ٢٣)، و«السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للشيخ مصطفى السباعي: (ص ٤٧)، و«قواعد التحديث» للقاسمي: (ص ٣٥ - ٣٨)، وتوجيه النظر: (ص ٢)، و«فتح الباري» لابن حجر: (١٣ / ٢٤٥).

قول أو فعل أو تقرير مما يخص الأحكام التشريعية<sup>(١)</sup>.

٤- والسنة في اصطلاح الفقهاء: هي الطريقة المتبعة في الدين من غير افتراض ولا وجوب<sup>(٢)</sup>.

٥- والسنة تطلق ويراد بها عمل الصحابة ولا سيما عند الاتفاق<sup>(٣)</sup>.

٦- والسنة تطلق في مقابل البدعة، ولهذا يقال في ترجمة الرجل: صاحب سنة أو صاحب بدعة<sup>(٤)</sup>.

ومرد هذا الاختلاف في الاصطلاح إلى اختلاف الأغراض والتخصصات التي تعنى بها كل فئة من أهل العلم.

ولا يعنينا تتبع جميع تلك الاصطلاحات، إنما يعنينا أن نعرف بمصطلح السنة أو أهل السنة كدلالة على إتجاه معين في الاعتقاد.

---

(١) ينظر: «الأحكام» للآمدي (١/١٦٩)، و«التمهيد» لأبي الخطاب (١/٦٥)، و«أصول السرخسي» (١/١١٣)، و«شرح الخلي على جمع الجوامع» (٢/٩٤)، و«نهاية السؤل» (٢/٢٣٨)، و«فوائح الرحموت» (٢/٩٧)، و«البحر المخطط» (٤/١٦٣)، و«مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٢) مع «حاشية الفتازاني»، و«روضة الناظر» (١/٣٤٠)، و«المستصفى» (١/١٢٩)، و«الأحكام» لابن حزم (١/٨٧)، و«تيسير التحرير» (٣/٢٢)، و«المنهاج بشرح الأسنوي» (٢/١٩٥) و«شرح المنهاج» للبيضاوي (٢/٤٩٥)، وما بعدها - و«الموافقات» للشاطبي (٣/٤)، و«كشف الاسرار» للبخاري (٢/٦٥٣)، و«شرح مختصر الروضة» (٢/٦٠)، و«ارشاد الفحول» (٣٣) و«مرآة الأصول» (١/١٩٦)، و«الابهاج» (١/١٧٠)، و«قواعد الأصول ومعاقد الفصول» للبدادي (ص ٣٨)، و«مختصر التحرير» (ص ٣٠)، و«المدخل إلى مذهب أحمد» (ص ٨٩) و«أصول الفقه الإسلامي» لوهبة الزحيلي (١/٤٤٩).

(٢) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات للنسوي (١/١٥٦)، وشرح الكوكب المنير (ص ١٢٥)، وحاشية الفتازاني (٢/٢٢)، و«الأحكام» للآمدي (١/١٢٧)، و«ارشاد الفحول» (ص ٣٣) وكشاف اصطلاحات الفنون (٣/٧٠٣).

(٣) ينظر: الموافقات للشاطبي (٤/٤)، ومفهوم أهل السنة والجماعة د/ العقل (ص ٣٩).

(٤) ينظر: الموافقات (٤/٤)، وحقيقة البدعة وأحكامها للشيخ سعيد الغامدي وفقه الله. ومصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد للشيخ عثمان حسن وفقه الله (ص ٢٣).

يقول ابن رجب<sup>(١)</sup> -رحمه الله-: «السنة: طريقة النبي ﷺ التي كان عليها هو وأصحابه السالمة من الشبهات والشهوات، ثم صار معنى السنة في عرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم: عبارة عما سلم من الشبهات في الاعتقادات خاصة في مسائل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وكذلك في مسائل القدر وفضائل الصحابة وصنفوا في هذا العلم تصانيف وسموها كتب السنة، وإنما خصوا هذا العلم باسم السنة؛ لأن خطره عظيم، والمخالف فيه على شفا هلكه<sup>(٢)</sup>».

وكذا قال الآلوسي<sup>(٣)</sup> -رحمه الله-: «السنة في الأصل تقع على ما كان عليه

---

(١) هو أبو الفرج، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلمي البغدادي الدمشقي، حافظ للحديث من كبار العلماء. ولد في بغداد سنة ٧٣٦هـ. مهر في فنون الحديث، وكان صاحب عبادة وتهجد، أحد العلماء الزهاد له تصانيف عدة منها: القواعد الفقهية، وذيل طبقات الخنابلة، وشرح علل الترمذي، وإحكام الخواص، والاستخراج في أحكام الخراج، ومن أشهرها جامع العلوم والحكم: هذا كتاب لو يباع بوزنه ذهباً لكان البائع المغبوناً وغيرها كثير توفي في دمشق سنة ٧٩٥هـ رحمه الله تعالى عليه.

ينظر في ترجمته العطرة: الدرر الكامنة (٢/٢٨٤)، والجواهر المنضد (ص ٤٧)، وإنباء الغمر (٣/١٧٦)، و«الرد الوافر» لابن ناصر (ص ١٧٦)، والمقصد الأرشد (٢/٨١)، و«الدارس» للنعماني (٢/٧٦)، وشذرات الذهب (٦/٣٣٩).

(٢) ينظر: كشف الكربة (ص ١١)، وما بعدها.

(٣) هو: أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين الآلوسي الحسيني، علامة العراق، مؤرخ وعالم بالدين والأدب، ومن الدعاة إلى الإصلاح، ولد في رصافة بغداد عام ١٢٧٣هـ، وتوفي ببغداد عام ١٣٤٢هـ له ٥٢ مصنفاً بين كتاب ورسالة منها: بلوغ الأدب في أحوال العرب والمسك الأذفر، وغاية الأمان. وروح المعاني في التفسير. ودقائق التفسير. والأجوبة العراقية وغيرها كثير.

ينظر في ترجمته: أعلام العراق (ص ٨٦)، والأعلام (٨/٤٩)، والمنتشر (ص ١٥، ٣٣). وأعيان القرن الثالث عشر (ص ٤٧)، ومعجم المؤلفين العراقيين (١/٥٩)، والتراث العربي (ص ٧)، ومجلة النجم العلمي العربي بدمشق ٢٧/٢٠٧، والمورد مجلد ٤ عدد (١/١٨٦)، ومجلة معهد المخطوطات (١٧/٢٣٣)، والمستدرك على معجم المؤلفين (ص ٧٧٥)، والمعاصرون (ص ٤٢٧).

رسول الله وما سنه أو أمر به من أصول الدين وفروعه حتى الهدى والسمت، ثم خصت في بعض الاطلاقات بما كان عليه أهل السنة من إثبات الأسماء والصفات خلافاً للجهمية المعطلة للنفاة، وخصت بإثبات القدر ونفي الجبر خلافاً للقدرية النفاة وللقدريّة الجبرية العصاة.

ونطلق أيضاً على ما كان عليه السلف الصالح في مسائل الإمامة والتفضيل والكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، وهذا من إطلاق الاسم على بعض مسمياته، لأنهم يريدون بمثل هذا الإطلاق التنبيه على أن المسمى ركن أعظم وشرط أكبر، كقوله ﷺ الحج عرفة<sup>(١)</sup>. أو لأنه الوصف الفارق بينهم وبين غيرهم، لذلك سمى العلماء كتبهم في هذه الأصول كتب السنة<sup>(٢)</sup>.

(١) الحديث من رواية عبد الرحمن بن يعمر الديلي، وقد أخرجه أحمد في المسند (٣٠٩/٤ - ٣١٠)، والبخاري تعليقاً في التاريخ الكبير (٢٤٣/٥)، وأبو داود (١٩٤٩) في المناسك، باب من لم يدرك عرفة، والترمذي (٨٨٩) كتاب تفسير القرآن رقم (٢٩٧٩) والنسائي (٥٦٢ - ٢٦٤/٥) في المناسك الحج باب في من لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة، وابن ماجه (٣٠١٥) في الحج، باب من أتى عرفة قبل الفجر من جمع وابن خزيمة (٢٨٢٢) والطحاوي (٢٠٩/٢ - ٢١٠)، والدارقطني (٢٤٠/٢)، والحاكم (٤٦٤/١)، والبيهقي (١٥٢/٥ و ١٧٣) وابن حبان في صحيحه (٢٠٧/٩) رقم (٣٨٩٢) من طرق عن سفيان الثوري عن بكير به.

وأخرجه الطيالسي (١٣٩) و (١٣١٠) وأحمد (٣٠٩/٤ و ٣١٠) والدارمي (٥٩/٢) والطحاوي (٢١٠/٢)، والدارقطني (٢٨٢٢) والحاكم (٢٧٨/٢) والبيهقي (٧٣/٥) من طرق عن شعبة عن بكير بن عطاء به، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وأخرجه الحميدي (٨٩٩) عن سفيان، والترمذي (٨٩٠) في الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام يجمع فقد أدرك الحج عن ابن أبي عمر عن سفيان به.

قال ابن عينة قلت لسفيان الثوري: «ليس عندكم بالكوفة حديث أشرف ولا أحسن من هذا» صحيح ابن حبان (٢٠٣/٩) رقم (٣٨٩٢)، وإرواء الغليل للألباني وفقه الله (٢٥٦/٤) رقم (١٠٦٤)، و«شرح السنة» للبخاري (٢٩٠/٧) رقم (٢٠٠١)، والمقاصد الحسنة للسخاوي (ص ١٨٦) رقم (٣٩٤).

(٢) ينظر: غاية الأمانى للآلوسي (٤٢٨/١).

وأهل السنة: هم المتبعون للسنة المتمسكون بها وهم: الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يقول الإمام ابن حزم<sup>(١)</sup> -رحمه الله-: «وأهل السنة .. أهل الحق ومن عداهم فأهل البدعة، فإنهم الصحابة -رضي الله عنهم- ومن سلك نهجهم من خيار التابعين -رحمة الله عليهم- ثم أصحاب الحديث من أتبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها -رحمة الله عليهم-»<sup>(٢)</sup>.

وأهل السنة لا يحصرهم مكان ولا زمان، وإنما قد يكثرون في بلد، ويقلّون في آخر، وقد يكثرون في زمان ويقلّون في زمان آخر، لكنهم لا ينقطعون، ففيهم أعلام الهدى ومصابيح الدجى وحجة الله على الخلق إلى أن تقوم الساعة، وبهم يتحقق وعد الله بحفظ الدين<sup>(٣)</sup>.

والسبب في تسميتهم بأهل السنة هو كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، وإنما سمو أهل السنة؛ لاتباعهم سنته ﷺ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، عالم الأندلس في عصره، فقيه أديب أصولي محدث، حافظ متكلم، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ أو ٣٨٣هـ وتوفي في الأندلس سنة ٤٥٦هـ ومن تصانيفه: إغلى والفصل، والأحكام وكتاب إبطال القياس والرأي وغيرها رحمه الله تعالى.  
ينظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ (٣/١٤٦)، وشذرات الذهب (٣/٢٩٩)، ولسان الميزان (٤/١٩٨)، عبر الذهبي (٣/٢٣٩)، ونفح الطيب (٦/١٧٦)، وجذوة المقتبس (٣/٣٨٠)، وفيات الأعيان (٣/٣٢٥)، ومعجم الأدباء (١٢/٢٣٥)، والأعلام (٥/٥٩).  
(٢) الفصل (٢/١٠٧)، وينظر: تلبس إبليس (ص ١٦).  
(٣) ينظر: فتح الباري (١٣/٢٩٥)، وشرح كتاب التوحيد للغنيمان (٢/٢٤٠).  
(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٥٨)، والمنتقى (ص ١٨٩).

وكذلك يرجع أبو المظفر الأسفراييني<sup>(١)</sup> سبب تسميتهم بأهل السنة إلى اتباعهم لسنة الرسول ﷺ فيقول: «ليس في فرق الأمة أكثر متابعة لأخبار الرسول ﷺ وأكثر تبعاً لسنة من هؤلاء ولهذا سمو بأهل السنة»<sup>(٢)</sup>.

ب- التعريف بالجماعة:

الجماعة لغة: أخذ من عدة معاني:

١- من الاجتماع: وهو ضد التفرق، وضد الفرقة، يقال تجمع القوم إذا اجتمعوا من هنا وهنا.

٢- ومن الجمع: وهو اسم لجماعة الناس، والجمع مصدر قولك: جمعت الشيء.

٣- ومن الإجماع: وهو الاتفاق والأحكام، يقال: أجمع الأمر أي أحكمه.

والجماعة: العدد الكثير من الناس، وطائفة من الناس يجمعها غرض واحد. وسميت جماعة، لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، واين صار لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين<sup>(٣)</sup>.

ومفهوم الجماعة كما ورد في السنة، وكما عبر عنه الصحابة والتابعون وسلفنا الصالح يدور على عدة معان منها<sup>(٤)</sup>:

---

(١) هو: أبو المظفر سهفور بن طاهر بن محمد الأسفراييني، الإمام الأصولي الفقيه المفسر، له تصانيف منها التفسير الكبير والتبصير في الدين توفي سنة ٤٧١هـ.

ينظر في ترجمته: طبقات الشافعية، والأعلام (٣/٢٦٠).

(٢) التبصير في الدين (ص ١٦٧).

(٣) ينظر: لسان العرب (٥٣/٨)، ومختار الصحاح (ص ١١٠)، والمعجم الوسيط (١/١٣٥)، وتاج العروس

(ج٥) مادة جمع، واخكم لابن سيده (ج١) مادة جمع، ومعجم مقاييس اللغة (ج١) مادة جمع، وجمهرة

اللغة لابن دريد (ج٢) مادة جمع.

(٤) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٢/٢٦٢)، والربھاري في «شرح السنة» (ص ٢٢)، ودرء الارتياب عن

حديث ما أنا عليه والأصحاب للشيخ سليم الهلالي وفقه الله. والدين الخالص (٣/٤٤).

١- جماعة الصحابة رضوان الله عليهم في عهدهم، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين، وأرسوا أوتاده وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أصلاً، ولا يمكن فيمن سواهم ذلك، فإنه لما سئل ﷺ عن الفرقة الناجية قال: (ما أنا عليه وأصحابي)<sup>(١)</sup>.

(١) ونصه: قال ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وافترت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي، وفي بعض الروايات: هي الجماعة».

قال راقم الحروف -حفظه الله من الفتن والحنوف- لقد اعتنى العلماء رحمة الله عليهم بهذا الحديث الجليل دراية ورواية وحاصل ما جمعه في ذلك ما يلي فعرض عليه بالتواجد وفقك الله لما يحبه ويرضاه.

هذا الحديث مشهور محفوظ وصححه كثير من العلماء الحققين، وقد ورد من طرق كثيرة عن عدد من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، ورواياتهم ألفاظها متقاربة، ومن الصحابة الذين رووا الحديث: أبو هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمرو، وعوف بن مالك، وأنس بن مالك، وأبو معاوية، وأبو الدرداء، ووائل بن الأسقع وابن مسعود، وسعد بن أبي وقاص- رضي الله عنهم وهذه مواضع أحاديثهم على الإجمال:

-أبو داود (٣٤) كتاب السنة ١- باب «شرح السنة» رقم (٤٥٩٦)، (ج٥ ص٤).

-الترمذي (٢٥/٥) - (٤١) كتاب الإيمان ١٨، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة رقم (٢٦٤٠)، (٢٦٤١).

-وابن ماجه (١٣٢١/٢)، (٣٦) كتاب الفتن ١٧٠، باب افتراق الأمم رقم (٣٩٩١-٣٩٩٣).

- والإمام أحمد (ج٢/٣٣٢)، (١٢٠/٣)، (١٤٥)، (١٢٠/٤).

- والحاكم في المستدرک في کتاب العلم (١٢٨/١) وقال صحيح على شرط مسلم وفي (٤٨٠/٢) وقال صحيح الإسناد.

- والدارمي في السنن (١٥٨/٢)، (١٧) كتاب السير، (٧٥)- باب افتراق الأمة رقم (٢٥٢١).

- وابن حبان في صحيحه (١٤٠/١٤)، (٦٠) التاريخ، باب ذكر افتراق اليهود والنصارى فرقاً مختلفة رقم (٩١٠) وأيضاً في (١٢٥/١٥)، (٦٠) كتاب التاريخ، ذكر الأخبار عن فرق البدع وأهلها في هذه الأمة رقم (٦٧٣١).

- وأبو يعلى في مسنده (٣٤٠/٦-٣٤٢) رقم (٣٦٦٨)، والطبراني في الكبير (ح٨/٣٢٧) رقم (٨٠٥١) و(١٧٨) رقم (٧٦٥٩) و(ص٣٢١) رقم (٨٠٣٥)، (ج١٠/٢٧١، ٢٧٢) رقم (٢١١-٢١٢)، وفي المعجم الصغير (٢٢٤/١)، والآجري في الشريعة (ص١٥-١٨)، وابن أبي العاصم في السنة (٣٢/١-٣٥)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٠٠/١-١٠٢)، والطبري (ح٢٧/



ص ٢٣٩)، ورواه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/٣٦٧-٣٧٥) (ح: ٢٦٣-٢٧٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٨/١٥) رقم (١٩٧٣٨) والروزي في السنة (ص ١٨) وما بعدها. قال أبو ذر الحلبي غفر الله له: في كتاب التوحيد ٣/٥ قسم الملل والنحل: اعلم وفقك الله تعالى أن الحديث صحيح بلا شك فقد تقدم من صححه من أساطين العلم وأئمنه، وجهابذة المحدثين وقادته، ونص على ذلك أهل العلم من المتقدمين والمحدثين انظر تعليق الشيخ عبد القادر الأنطاوي على جامع الأصول ٣٣/١٠، وتعليق الشيخ شعيب على «شرح السنة» ١/٢١٣، وقول الشيخ القاري في المرقاة ٣٧/٣ وتحصل أن حديث افتراق الأمة صحيح من غير شك، فلا يعابى بقول ابن حزم في الفصل إن هذا الحديث لا يصح عن طريق الإسناد (٤٨/٣) أهـ. وما أراك نتوقف في رد كلام ابن حزم بعد الاطلاع على أقوال الفحول من المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الحديث، لأن ذلك من جملة انحراف ابن حزم وشذوذه، ومن الحزم أن لا تتبع -فيما ينفرده فيه- ابن حزم، وانظر كلام ابن القيم فيه في روضة المحبين ص ١٣٠، والشيخ ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤/٣٩٥، وقد صحح الحديث الشيخ الألباني، وأورده في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٢٠٣، ٢٠٤، وعزا تخريجه أيضاً للآجری في الشريعة ولابن بطة في الإبانة وللالكائي في «شرح السنة» ثم فند كلام ابن حزم ورد عليه لكن من العجيب قوله: وأما ابن حزم فلا أدري أين ذكر ذلك، وأول ما يتبادر للذهن أنه في كتابه الفصل في الملل والنحل وقد رجعت إليه وقلبت مظانة فلم أعر عليه أهـ، وقد تصفح كاتب هذه الأسطر -سره الله تعالى- الفصل فوجد الحديث في نصف ساعة.

وقد ذكر ابن كثير الحديث في تفسيره ١/٣٩٠ وقال: إنه روى من طرفه، أهـ. وذكره الشوكاني في فتح القدير ١/٣٧١ وعن من أخرجه وصححه ووافق على ذلك، أهـ. وأورده ابن الوزير في الروض الباسم ٢/١١٥، وفي العواصم والقواصم ١/٧٠ عند ذكر الأحاديث التي رواها معاوية، ونقلت عن غيره من الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين- فذكر أن هذا الحديث روى عن غير معاوية ممن لم تطعن فيهم الشيعة، وذكره الشهرستاني في الملل والنحل ١/١٣ وقال: والناجية أبدأ من الفرق واحدة، أهـ. وقال الشيخ العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار ٣/٢٢٥ أسانيد الحديث جيداً أهـ. وقال الشيخ ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٢/٣٦٠، الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد كسنان أبي داود والترمذي والنسائي -الكبرى- وغيرهم، وأطال في شرح الحديث وتقرير معناه بحيث أخذ ذلك خمس عشرة صفحة، أنظر مجموع الفتاوى ٣/٢٤٥، ٢٥٩، والحديث صححه أيضاً الشاطبي في الاعتصام ٢/١٨٩، وكتب في شرحه مائة صفحة حتى ٢/٢٨٧، وصححه الفتني في تذاكرته ص ١٥ ورمز لصحته السيوطي في الجامع الصغير كما في الفيض ٢/٢٠، وقال المناوي: قال الزين العراقي أسانيد جواد وقد عده السيوطي من المتواتر أهـ، وصححه السخاوي في المقاصد الحسنة ص ١٥٨، ووافقه ابن الديبع في مختصره تمييز الطيب من الخبيث ص ٦٠ والعجلوني في كشف الخفا ١/١٤٩-١٥١، وعده الشيخ الكتاني في كتابه نظم المتناثر ٣٢-٣٤ من الأحاديث المتواترة... ثم قال -وفقه الله تعالى- واعلم علمني الله وإياك أنني سمعت

=

مشافهة من بعض مدرسي التوحيد والمثل والنحل من أن الحديث روى بلفظ كلها في الجنة إلا واحدة وفي رواية كلها في الجنة إلا الزنادقة وهذا يعارض الحديث المتقدم، وهذا الحديث موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ بإتفاق أئمة الحديث، ولما سمعت هذا من بعض من يدرسون المثل والنحل قلت له أثبت صحة الحديث وخذ ما شئت، ولما شرعت في تخريج الحديث المتقدم نشطت للكلام عليه وعلى بيان من أخرجه وصححه، واتبعت ذلك بالكلام على الحديث الثاني الموضوع كلها في الجنة إلا واحدة، مما لن تراه مجموعاً في كتاب والحمد لله تعالى على ما وفق وتكرم وأنعم. وانظر الحكم على وضع حديث كلها في الجنة إلا واحدة في الموضوعات ١/٢٦٧-٢٦٨، وكتاب السنة وذم البدع، باب افتراق هذه الأمة، وقال ابن الجوزي هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ قال علماء الصناعة: وضعه الأبرد بن الأشرس وكان وضاعاً كاذباً، وأخذه منه ياسين الزيات فقلب إسناده وخلطه وسرقه عثمان بن عفان، أما الأبرد فقال محمد بن اسحاق بن خزيمة كذاب وضاع، وأما ياسين فقال يحيى ليس حديثه بشيء وقال النسائي متروك الحديث، وأما عثمان فقال علماء النقل متروك الحديث لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار، وأما حفص بن عمر فقال أبو حاتم الرازي كان كذاباً، وقال العقيلي: يحدث عن الأئمة بالبواطيل، وقال المصنف ابن الجوزي وهذا الحديث على هذا اللفظ لا أصل له، وقد رواه عن رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر وابو الدرداء ومعاوية وابن عباس، وجابر، وابو هريرة، وابو امامة ووائل بن الأسقع وعوف بن مالك، وعمرو بن عوف المزني قالوا فيه: واحدة في الجنة وهي الجماعة أه، وقد أقر السيوطي هذا الحكم في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعات ١/٢٤٨، كتاب السنة، ونقل عن العقيلي قوله هذا حديث لا يرجع منه إلى صحة، قال السيوطي والحديث معروف واحدة في الجنة وهي الجماعة أه، وأورده ابن عراقي الكتاني في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعات الشيعة ١/٣١٠ في كتاب السنة في الفصل الأول: مشيراً بذلك إلى أن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع لم يخالف منه، كما هو معلوم من اصطلاحه، وقد أشار إلى الحديث الذهبي في الميزان ١/٧٨ في ترجمة أبرد بن أشرس، وانظره في لسان الميزان أيضاً ١/١٢٨، ٥٦/٦، والميزان أيضاً ٤/١٢٣- واللسان ٢/٤٠٥ والميزان ١/٦٦٢، وفي تذكرة الموضوعات ص ١٥ لا أصل له. وهذه اللفظة إن قبلت فيما ذكر إسناده تدل على أن السنة لا عبرة به لوجود كذاب فيه أو وضاع كما في مقدمة المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ص ٢٠، ص ٢١، وقد حكم العجلوني في كشف الخفا أيضاً ١/٣٠٩ بأن الحديث لا أصل له. ونقل الكتاني في نظم المتناثر الحكم على الحديث بالكذب والوضع عن السفاريني ثم ذكر أن ابن الجوزي رواه في الموضوعات، وتبعه السيوطي في اللآلئ وقال ابن تيمية لا أصل له، بل هو موضوع مكذوب باتفاق أهل العلم بالحديث.

والحديث قد أورده الشعرائي في كشف الغمة ١/٢٦ في باب الاعتصام بالكتاب والسنة بعد الرواية الصحيحة المقدمة فقال: وفي رواية كلها في الجنة إلا واحدة.. ولم يذكر إسناده ذلك، ولم يعزه إلى أحد أيضاً وأما ما نقله العجلوني في كشف الخفا ١/١٥٠ نقلاً عن الميزان للشعرائي من أن الحاكم صحح

=

فالصحابة هم الجماعة في عهد رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين، فإن نصوص

الحديث باللفظ القريب، فلم أره في المستدرك، ولعله في تاريخ نيسابور. ولم ينسب أحد من العلماء الذين وقفت على أقوالهم حول هذا الحديث تصحيح الحديث للحاكم غير ما نقله العجلوني عن الشعراني، وقد تقدم تخريج الحاكم للحديث من ستة طرق عن أربعة من الصحابة في كتاب الإيمان والعلم ٦/١، ١٢٨ وحكم على رواية، «كلها في النار إلا واحدة»، بالصحة ووافقه الذهبي، وما نقله العجلوني في المكان المتقدم أيضاً من أن ابن حجر خرج الحديث بالرواية المكذوبة في تخريج أحاديث مسند الفردوس فهو كلام مبتور، فماذا قال ابن حجر عن الحديث عن تخريجه له؟ فكتاب الفردوس لشيرويه بن شهريار الدلمي فيه والأحاديث الموضوعة ما شاء الله تعالى - قال عبود عفا الله عنه ولم أجده في الميزان ولكنه في اليواقيت والجواهر للشعراني ١٢٣/٢، وانظر في مسند الفردوس الدلمي (ت ٥٠٩ هـ) ٩٨/٢ برقم ٢١٧٧، عن أنس رضي الله عنه - قال ابن تيمية في منهاج السنة ١٧/٣، «وهو - أي الدلمي - وإن كان من طلبة الحديث ورواته، فإن الأحاديث التي جمعها وحقق أسانيدھا ونقلھا من غير اعتبار لصحيحھا وضعفھا وموضوعھا، ولھذا فیھ من الموضوعات أحاديث كثيرة جداً أھ. والحديث المتقدم بلا شك من جملة ما في مسند الفردوس من الأحاديث الموضوعة الشنيعة - وانظره في الفوائد المجموعة للشوكانبي (٥٠٣)، وقال الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٢٠٤، وقد حاول بعض ذوي الأهواء من المعاصرين تمشية هذا الحديث بهذا اللفظ الباطل كلها في الجنة إلا واحدة، وقد بينت وضع ذلك كلها في الجنة إلا واحدة في سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم ١٠٣٥ في المجلد الثالث ص ١٢٤، فاغتم ما سبق من التحرير والحمد لله العلي الكبير أھ.

قال مقيد هذه الكلمات - غفر الله الكريم له الزلات: وأما الرواية الثانية في الحديث عندما سئل ﷺ عن الفرقة الناجية فقال هي الجماعة فمن الصحابة الذين روو الحديث معاوية رضي الله عنه، رواها الإمام أحمد ١٠٢/٤ وأبو داود كتاب السنة رقم (٤٥٩٧) والحاكم في المستدرك ١٢٨/١ والدارمي ١٥٨/٢ برقم ٢٥٢١ والآجري في الشريعة ص ١٨ وابن أبي عاصم ٣٤/١ - ٣٥ - اللالكاني في «شرح السنة» ١٠١/١ - ١٠٢ - وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي وحسنه ابن حجر في تخريج الكشاف ص ٦٣ وجود إسناده العراقي على إحياء علوم الدين ٣/٣٥٥ وقال عنه ابن تيمية «هذا حديث محفوظ» كما في اقتضاء الصراط المستقيم ١١٨/١ وهو في السلسلة الصحيحة رقم (٢٠٤)، ومنها رواية عوف بن مالك - رضي الله عنه - رواها ابن ماجه في كتاب الفتن رقم ٣٩٩٢ وابن أبي عاصم ٣٢/١ واللالكاني ١٠١/١ وإسناده حسن وذكره الألباني في الصحيحة رقم (١٤٩٢)، ومنها رواية أنس بن مالك رضي الله عنه رواها الإمام أحمد ١٢٠/٣ - ١٤٥ - وابن ماجه في الفتن ورقمه ٣٩٩٣، واللالكاني ١٠٠/١، والآجري في الشريعة ص ١٦، ١٧ والطبراني في الصغير ٢٥٦/١ - والعقيلي في الضعفاء الكبير ٢٦٢/٢ ويصح مجموع طرقه ينظر العقود الباقوتية لابن بدران ص ٤٧.

الجماعة الواردة في السنة إنما تنصرف إليهم أولاً؛ لسبقهم في الزمن والفضل ثم إلى كل جماعة على السنة والحق في الإسلام.

٢ - وتطلق الجماعة على أهل العلم وأئمة الهدى المقتدى بهم في الدين واتباعهم<sup>(١)</sup>، فإنه لما سئل عبد الله بن مبارك<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - عن الجماعة قال: أبو بكر وعمر، ف قيل له: قد مات أبو بكر وعمر!

قال: ففلان وفلان مثل قد مات فلان وفلان، قال ابن مالك: أبو حمزة السكري جماعة<sup>(٣)</sup>. أي أنه رجل فاضل صالح على السنة وعلى منهج السلف الصالح، متبع

---

(١) ينظر: الاعتصام للشاطبي ٢/٢٦١، والترمذي في كتاب الفتن، باب لزوم الجماعة في كتابه السنة ٣/٣١٥ قال: وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم والحديث، وعون المعبود لابن الطيب ١٢/٣٤٢ وتلبس إبليس لابن الجوزي ص ٢٤، وشرف أصحاب الحديث للخطيب ص ٢٦، ومصارح القبول للشيخ حافظ حكيم ١/١٩٩، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ١/١١٦ في شرح الحديث رقم ٢٧٠.

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الخنطلي المروزي الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، عالم زمانه، وأمير الاتقياء في وقته، جمع الحديث والفقه والعربية وقيام الناس، وكان شجاعاً شجاعاً وحديثه حجة بالإجماع، ومن أقواله السديدة رب عمل صغير تكثره النية، ورب عمل كثير يصغره النية وقال: من استخف بالعلماء ذهب آخرته، ومن استخف بالأمراء ذهب ديناه، ومن استخف بالإخوان ذهب مروءته توفي رحمه الله سنة ١٨٠ هـ.

ينظر في ترجمته العطرة - طبقات خليفة ص ٣٢٣، وحلية الأولياء ٨/١٦٢ - والانتقاء ص ١٣٢، وتاريخ بغداد ١٠/١٥٢، وصفوة الصفوة ٤/١٣٤، وفيات الأعيان ٢/٢٣٧، والعبر ١/٢٨٠، وتذكرة الحفاظ ١/١٧٤، وشذرات الذهب ١/٢٩٥، وتهذيب التهذيب ٥/٣٨٢، والنجوم الزاهرة ٢/٢٧٢، الولاة والقضاة ص ٣٦٨، وسير أعلام النبلاء ٨/٣٧٨، وسير أعلام النبلاء ٧/٣٨٧.

(٣) أخرجه الترمذي في السنن وهو في «شرح السنة» لليحوي ١/٢١٦، وأبو حمزة السكري هو محمد بن ميمون المروزي، عالم مرو الحافظ الإمام الحجة، وكان أبو حمزة من الثقات، ولم يكن يبيع السكر وإنما سمي السكري لخلاوة كلامه، وكان أبو حمزة مستجاب الدعوة توفي رحمه الله سنة ١٦٧ هـ.

ينظر في ترجمته العطرة: طبقات ابن سعد ٧/٣٧٣، ومشاهير علماء الأمصار ١٩٧، وتاريخ بغداد ٣/٢٦٦، وتذكرة الحفاظ ١/٢٣٠، وميزان الاعتدال ٤/٥٣، وطبقات الحفاظ ٩٧، وتهذيب التهذيب

=

لسبيل الجماعة، أهل الحق، فالعبرة ليست بكثرة العدد، إنما باتباع السنة وترك الابتداع، فالذين يستدلون على مشروعية البدع بكثرة أتباعها حجتهم داحضة، وقد ورد عن ابن مسعود - رحمه الله - موقوفاً تفسير لمفهوم الجماعة حيث قال: «الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك»<sup>(١)</sup> ويأخذ أبو شامة<sup>(٢)</sup> بهذا التفسير ويؤكداه فيقول:

«حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك بالحق قليلاً، والمخالف له كثيراً لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي ﷺ وأصحابه، ولا نظرة إلى كثرة أهل الباطل بعدهم»<sup>(٣)</sup>.

### ٣- وتطلق الجماعة على الاجتماع على الحق وعدم الفرقة<sup>(٤)</sup>.

فالجماعة بهذا المفهوم ما عليه عامة المسلمين، وسوادهم من أمورهم ومصالحهم

٤٨٦/٩، وشذرات الذهب ٢٦٤/١، والسير ٣٨٥/٧.

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١٠٩/١، وكاشف الغمة في اعتقاد أهل السنة ٩ مخطوط والباعث، على أنكار البدع والحوادث لابن شامة ص ٢٢، وإغاثة اللهفان لابن قيم الجوزية ٧٠/١.

(٢) هو: أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، أبو القاسم، محدث حافظ، مؤرخ مفسر فقيه أصولي متكلم مقرئ نحوي، ولد بدمشق ٥٩٩هـ، وله كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، والباعث على إنكار البدع والحوادث، ومختصر تاريخ دمشق، والأصول في الأصول، وضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري وغيرها كثير.

ينظر في ترجمته: البداية والنهاية ٢٥٠/١٣، وشذرات الذهب ٣١٨/٥، ومعرفة القراء الكبار ٥٣٧/٢، وتذكرة الحفاظ ١٤٦١/٤، وبغية الوعاة ص ٢٩٧، وغاية النهاية في طبقات القراء ٣٦٥/١، وطبقات المفسرين ٢٦٣/١، فوات الوفيات ٢٧٠/٢، وطبقات الشافعية الكبرى ٦١/٥، والأعلام ٧٠/٤.

(٣) الباعث على إنكار البدع ص ٢٢.

(٤) ينظر الاعتصام ٣٦٢/٢ وما بعدها، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ١٠٧/١، وفتح الباري لابن حجر ٧٣/٧، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥٧/٣، والنهاية في الفن والملاحم لابن كثير ٦٣/٢.

العامة، خاصة في الصدر الأول. فإن الاعتصام بما عليه الجماعة رحمة ونجاة، والفرقة والشذوذ عنهم هلكة وضلال يوجب العذاب، وفي الحديث: (عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد ومن أراد مجبوحة الجنة فليلزم بالجماعة)<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد ١٨/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٥٠/٤-١٥١، والحاكم ١١٤/١، والبيهقي في السنن ٩١/٧ من طرق عن عبد الله بن المبارك. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فإني لا أعلم خلافا بين أصحاب عبد الله بن المبارك في إقامة هذا الإسناد عنه ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تصحيحه.

وأخرجه الترمذي (٢١٦٥) في الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، والنسائي في عشرة النساء (٣٤٣) وابن أبي عاصم في السنة (٨٨) و ٨٩٧ والحاكم ١١٤/١ من طريق حسن بن صالح والنضر بن إسماعيل كلاهما من محمد بن سوفة به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد رواه ابن المبارك عن محمد بن سوفة وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عمر عن النبي ﷺ وهو في صحيح ابن ماجه ٢٣٩/١٦ رقم (٧٢٥٤) ذكر الإخبار عن وصية المصطفى ﷺ الخیر بالصحابه والتابعين بعده. وأخرجه النسائي في عشرة النساء (٣٤٢)، والبخاري في تاريخه ١٠٢/١ من طريق يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن عبد الله بن دينار عن ابن شهاب الزهري أن عمر...

وأخرجه النسائي (٣٤٤) من طريق عطاء بن مسلم، عن محمد بن سوفة عن أبي صالح قال: قدم عمر... وأخرجه أحمد ٢٦/١، والنسائي (٢٢٧) وابن ماجه (٢٣٦٣) في «الأحكام»، باب كراهية الشهادة لمن لم يتشهد، وأبو يعلى (١٤٣) وابن مندة (١٠٨٧) من طريق جرير بن عبد الحميد عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال خطبنا عمر.. وهذا سند صحيح.

وأخرجه النسائي (٣٣٨) و (٣٣٩) وأبو يعلى (١٤٢) وابن أبي عاصم في السنة (٩٠٢) و (١٤٨٩) وابن مندة (١٠٨٦) والطيالسي ص ٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٥٠/٤ والخطيب في تاريخه ١٨٧/٢ من طريق جرير بن حازم، عن عبد الملك، عن جابر بن سمرة قال: خطبنا عمر... وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه الطحاوي ١٥٠/٤ من طريق إسرائيل، والخطيب ١٨٧/٢ من طريق شعبة كلاهما عن عبد الملك به.

وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٧١٠) ومن طريقه عبد بن حميد (٢٣) عن معمر، والنسائي (٣٤٠) من طريق حسين بن واقد و (٣٤١) من طريق يونس بن أبي إسحاق، وأبو يعلى (٢٠١) و (٢٠٢) من طريق عبد الله بن المختار أربعتهم عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن الزبير عن عمر.

=

ومن ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: (إن الذي تكرهون في الجماعة خير من الذي تحبون في الفرقة)<sup>(١)</sup>، وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض كلامه عن طريقة أهل السنة والجماعة حيث قال: «وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً للقوم المجتمعين»<sup>(٢)</sup>.

٤- وتطلق الجماعة على مجموع المسلمين وسوادهم الأعظم الذين على السنة إذا اجتمعوا على إمام أو أمر من أمور الدين التي لها أصل في الشرع أو أمر من مصالح الدنيا<sup>(٣)</sup>.

وهذا الإطلاق هو المتبادر في مفهوم الجماعة إذا لم يقيد بقيد. فالجماعة هنا هي

---

وأخرجه ابن أبي عاصم (٨٩٩) من طريق عمران بن عينة، عن عبد الملك بن عمير عن ربيعي بن حراش، عن عمر مختصراً وحسنه الشيخ الألباني وفقه الله، وقال شيخ شعيب الأرنؤوط وفقه الله وذكره الدارقطني في العلل ١٢٢/٢ - ١٢٥ من طرق أخرى، وقال: ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد والله أعلم. وأخرجه ابن أبي عاصم (٨٦) و ٨٩٦ والحاكم ١١٤/١ - ١١٥ من طريق مهاجر بن مسمار عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن عمر وصححه الحاكم.

وأخرجه ابن أبي عاصم ٨٧ و ٨٩٨ من طريق أبي بكر بن عباس عن عاصم عن زر عن عمر مختصراً وأخرجه الشافعي في الرسالة (١٣١٥) والحميدي (٣٢) عن سفيان عن عبد الله بن أبي ليبيد عن عبد الله بن سليمان بن يسار أن عمر خطب الناس.

وأخرجه الطحاوي ١٥٠/٤ عن طريق الطيالسي عن حماد بن زيد عن معاوية بن قره عن كهمس، وانظر شرح أصول الاعتقاد للالكاني ٦٧/١ بتحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان وفقه الله تعالى.

(١) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكاني ١٠٨/١، والاعتصام للشاطبي ٢٦١/٢.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ١٥٧/٣، ومثله في الباعث لأبي شامة ص ١٩.

(٣) ينظر: الاعتصام ٢٦١/٢، وما بعدها، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤١٩/٢، وفتح الباري ٣١٦/١٣ و ٣٥/١٣ و ٢٠١/١٢، والفقيه والمتفقه للخطيب ١٦١/١، والآجري في الشريعة ص ٣٦، وابن بطة الابانة ٣٧٣/١.

جمهور المسلمين المتمسكين بالسنة إذا اجتمعوا على أمر من أمورهم، ومصالح المسلمين العظمى في الدين والدنيا كالإمامة والجهاد، فإن الشذوذ عنهم ومخالفتهم هلكة وشقاق، نعوذ بالله من ذلك.

وفي الحديث: (ثلاث خصال لا يغفل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله والنصيحة لولاة الأمر، ولزوم الجماعة فإن دعوتهم تحيط من ورائهم)<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٨٣/٥، وابو داود (٣٦٦٠) في العلم، باب فضل نشر العلم، والترمذي (٢٦٥٦) في العلم، باب مجاء في الحث على تبليغ السماع، والدارمي ١/١٧٥، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٣٩/١، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣) و (٤) وابن أبي عاصم في السنة (٩٤) والطحاوي في مشكل الآثار ٢٣٢/٢ - والخطيب في شرف أصحاب الحديث (٢٤) والطبراني (٤٨٩٠) و (٤٨٩١)، وابن حبان في صحيحه ٢٧٠/١ رقم (٦٧) بسند صحيح من طرق عن شعبة قال حدثني عمر بن سليمان هو ابن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان عن أبيه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجة (٢٣٠)، والطبراني (٤٩٩٤) و ٤٩٢٥ من طريقتين عن زيد بن ثابت، ومن حديث جبير بن مطعم أخرجه الحاكم ٨٦/١، ٨٧ وصححه ووافقه الذهبي.

وأخرجه الخطيب في شرف اصحاب الحديث برقم (٢٤) من طريق يونس بن حبيب عن أبي داود وهو سليمان بن داود الطيالسي، وانظر صحيح ابن حبان ٤٥٤/٢ رقم (٦٨٠).

وأخرجه أحمد في الزهد ص ٤٢، وابن أبي عاصم في السنة (٩٤) والخطيب في الفقيه والمتفقه ٧١/٢ من طريق يحيى القطان، والطحاوي في مشكل الآثار ٢٣٢/٢ من طريق حجاج بن محمد، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٤٨٩) من طريق عمرو بن مرزوق ثلاثتهم عن شعبة بهذا الإسناد.

وأخرجه الطبراني (٤٩٢٤) من طريق يحيى بن عباد، عن أبيه عن زيد بن ثابت مختصراً و ٤٩٢٥ من طريق محمد بن ذهاب عن أبيه عن زيد بن ثابت به.

وأخرجه الرامهرمزي (١١) والحاكم في المستدرک ٨٨/١ عن النعمان بن بشير، وكذلك أخرجه الرامهرمزي (٥) وأبو نعيم في الحلية ١٠٥/٥ عن أبي سعيد الخدري، وعن ابن عمر عند الخطيب في الكفاية ص ١٩٠، وعن معاذ: عن أبي نعيم في الحلية ٣٠٨/٩، وعن بشير بن سعد عن الطبراني في الكبير (١٢٢٥) وعن ابن عباس عن الرامهرمزي (٩) وعن أبي هريرة عن الخطيب في تاريخه ٣٣٧/٤، وغيرهم انظر المجمع ١٣٨/١، وقال الشيخ الألباني إسناده صحيح في تعليقه على السنة لابن أبي عاصم ح ٩٤ وأورده في السلسلة الصحيحة ٦٨٩/١ حديث: ٤٠٤.



٥- وتطلق الجماعة على أهل الحل والعقد من العلماء والأمراء والقضاة والأعيان، أو بعضهم إذا اجتمعوا أو غالبهم على أمر من مصالح المسلمين، كتولية إمام وبيعه أو عزله ونحو ذلك، واجدر من يكون من أهل الحل والعقد من المسلمين هم العلماء -علماء الشريعة- المقتدى بهم في الدين، ثم يليهم الأمثل فالأمثل من أهل الفضل والصلاح والرياسة، ممن لقوله وفعله أثر في تقرير مصالح الأمة وتصريف أمورها. قال ابن بطل<sup>(١)</sup> رحمه الله: «والمراد بالجماعة أهل الحل والعقد من كل عصر»<sup>(٢)</sup>؛ وأهل الحل والعقد كما أسلفت يشمل أهل العلم من باب الأولى.

(١) هو: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطل البكري القرطبي المالكي، محدث فقيه، كان من أهل العلم والمعرفة، عني بالحديث العناية التامة شرح الجامع الصحيح للبخاري في عدة أسفار، والاعتصام في الحديث توفي سنة ٤٤٩ هـ. رحمه الله.

ينظر في ترجمته: ترتيب المدارك ٨٢٧/٤- والصلة ٤١٤/٢، والعبر ٢١٩/٣، والديباج المذهب ١٠٥/٢ وشذرات الذهب ٢٣٨/٣، وشجرة النور الزكية ١١٥/١، والسير ٤٧/١٨، ومعجم المؤلفين ٨٧/٧.

(٢) فتح الباري لابن حجر ٣١٦/١٣ قلت ومن الممكن أن تلحظ معنى هذا القول في تاريخ الطبري ٤٤٧/٢ وتاريخ خليفة بن خياط ص ٢٠٣، ومعالم السنن ٣١١/٤، وفتح الباري أيضاً ٧٣/٧. وفي الختام، أعلم علمني الله وإياك: أن حاصل ما ذكره ائمتنا الكرام في معنى الجماعة يدور على خمسة أقوال، فكن منها على بال: -

- ١- أنها السواد الأعظم.
- ٢- أن الجماعة هم الصحابة على الخصوص.
- ٣- أن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام إذا اجتمعوا على أمر.
- ٤- أن الجماعة جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير.
- ٥- أن الجماعة العلماء المجتهدون.

ثم اعلم انه يخرج من مفهوم الجماعة البتة وأصحاب الأهواء والمحدثات في الدين، ويخرج كذلك اتباع لفرق كالتدرية والجهمية والمعتزلة والرافضة والخوارج والصوفية ونحوهم، كما يخرج كذلك الخارجون على أئمة المسلمين وجماعتهم الخروج الذي يؤدي إلى الشذوذ عن الجماعة والشقاق والفرقة، وجلب المفسد على الأئمة ونحو ذلك كما يخرج من مفهوم الجماعة من يشذ عنهم من الجهلة والسفهاء والفجار والفاسق والفوراء الذين لا يهتدون إلى السنة ولا يرتدعون بالسلطة، ولا يستقيم أمر الجماعة إلا إذا أخذت على يد هذه الفئات وأطرتها على الحق أطراً، والله الهادي إلى سواء السبيل.

=

وأما سبب تسمية أهل السنة بالجماعة فيرى عبد القاهر البغدادي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - «أن أهل السنة لا يكفر بعضهم بعضاً، وليس بينهم خلاف يوجب التبرؤ والتكفير، فهم إذاً أهل الجماعة القائمون بالحق والله تعالى يحفظ الحق وأهله، فلا يقعون في تنابد وتناقض»<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن تيمية: «وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وأين كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين، والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين وهم يَزِنُونَ بهذه الأصول الثلاثة - يعني الكتاب والسنة والإجماع - جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال ... مما له تعلق بالدين»<sup>(٣)</sup>.

فتسميتهم بالجماعة؛ لأنهم اجتمعوا على الحق وأخذوا به، واقتفوا أثر جماعة المسلمين المتمسكين بالسنة من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ولأنهم أجمعوا على الحق وعلى اتباع الجماعة أهل السنة والحق؛ ولأنهم دائماً بحمد الله يجتمعون على أئمتهم وعلى السنة والاتباع وترك البدع والأهواء والفرق فهم الطائفة المنصورة

---

للمزيد من هذا البحث: الاعتصام ٢/ ٢٦٠ - ٢٦٥، ووجوب لزوم الجماعة، لجمال بشير باوي وفقه الله، ومفهوم أهل السنة والجماعة د/العقل سلمه الله تعالى.

(١) هو: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، قال أبو عثمان الصابوني كما في تبين كذب المقرئ ص ٢٥٣: كان الأستاذ أبو المنصور من أئمة الأصول، وصدور الإسلام ياجع أهل الفضل، بديع الترتيب، غريب التأليف إماماً مقدماً مفهماً، له أصول الدين، والفرق بين الفرق وغيرها توفي رحمه الله سنة ٤٢٩ هـ.

ينظر في ترجمته: طبقات الشافعية للسبكي ١٣٦/٥، وأبناء الرواه ١٨٥/٢، وبنية الوعاة ١٠٥/٢، وهدية العارفين ٦٠٦/١، والبداية والنهاية ٤٤/١٢، وطبقات الأستوي ١٩٤/١، وفيات الأعيان ٢٠٣/٣، وسير أعلام النبلاء ٥٧٢/١٧.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٣٦١.

(٣) مجموع الفتاوى ١٥٧/٣.

وهم الفرقة الناجية بحمد الله تعالى.

ومما نقدم يمكن أن يقال: بأن أهل السنة والجماعة هم الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان من العلماء المجتهدين على منهج الكتاب والسنة، ومن تبعهم في ذلك إلى يوم الدين. وقد يعتزلون إن لم توجد جماعة ولا إمام، فيكون مدار تعريف الجماعة على أنها الحق وأهله<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا يمكن أن يقال إن لفظ السنة والجماعة إذا افترقا اجتماعاً في المعنى، وإذا اجتمعا افتراقاً، فإذا افترقا بأن ذكر أحدهما فقط دخل فيه الآخر، وصار معناه واحداً، أما إذا ذكرهما معاً افتراقاً وصار لكل واحد منهما معنى يخصه، فالسنة طريقة الرسول ﷺ، والجماعة جماعة المسلمين وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، جعلنا الله وإياكم منهم بمنه وكرمه إنه جواد كريم<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثاني: أسماء أخرى لأهل السنة والجماعة

#### ١- أهل الحديث والأثر:

يطلق هذا المصطلح على أتباع مذهب السلف أهل السنة والجماعة، لأنهم لا يصدرون في أعمالهم وعقائدهم عن آراء عقلية قابلة للتسليم والرد، وإنما عن ماثورات وأخبار مسندة مرفوعة إلى النبي ﷺ وأصحابه الكرام برواية الثقات

---

(١) ينظر: مفهوم أهل السنة والجماعة، للعقل ص ٧٨، وتنبية أولي الأبصار للشيخ صالح السحيبي ص ٢٧٢ وشرح العقيدة الواسطية للشيخ صالح الفوزان وفقه الله ص ١٠، وفتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ محمد بن عثيمين وفقه الله ص ١٠، قسموا بذلك لانتسابهم لسنة النبي ﷺ واجتماعهم على الأخذ بها ظاهراً وباطناً في القول والعمل والاعتقاد، فافهم هذا سدّدك الله.

(٢) ينظر: شرح الطحاوية ص ٤٣٠، والدين الخالص ٤/٣، ومسألة التقريب للدكتور ناصر القفازي نصر الله به الحق ٣٣/١.

ولا يقصد بهذا من اقتصر على سماعه الأحاديث والآثار وكتابتها وروايتها فقط، بل من عرفها وفهمها واتبعها ظاهراً وباطناً<sup>(١)</sup>.

فقد روى الخطيب<sup>(٢)</sup> في شرف أصحاب الحديث بسنده، عن سفيان الثوري<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: تفصيلات القول في هذا الاسم الكريم وأهله وماله من فضل ومنزلة في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٢٢/١-٢٦، وشرف أصحاب الحديث للخطيب، وشعار أصحاب الحديث لأبي أحمد الحاكم.

(٢) هو: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي، الإمام الأوحدي، والعلامة المفي الخافظ الناقد محدث الوقت، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ، له تاريخ بغداد والجامع والكفاية، والفقيه والمتفقه وغيرها كثير، ومن أقواله الخكمة السديدة قال رحمه الله: من صنف فقد جعل عقلة على طبق يعرضه على الناس توفي رحمه الله سنة ٤٦٣هـ.

ينظر في ترجمته: الأنساب ١٥١/٥، والكامل في التاريخ ٦٨/١٠، ووفيات الأعيان ٩٢/١ وتذكرة الحفاظ ١١٣٥/٣ وطبقات السبكي ٢٩/٤، وتاريخ الخميس ٣٥٨/٢، وكشف الظنون ٢٠٩/١٠ و١٦٣٧/٢، وشذرات الذهب ٣١١/٣، والسير ٢٧٠/١٨، وموارد الخطيب للعمري ١١-٨٤، والخطيب البغدادي مؤرخ بغداد للعش، والخافظ الخطيب وأثره في علوم الحديث للطحان.

(٣) هو: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، المجتهد، مصنف كتاب الجامع شيخ الإسلام إمام الحفاظ وسيد العلماء العالمين في زمنه، قال شعبة وابن عينة وأبو عاصم ويحيى بن معين وغيرهم سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث وكان يقول: ما بلغني عن رسول الله حيث قط إلا عملت به ولو مرة، ومن أقواله السديدة وحكمه البليغة أنه قال: أن اقبح الرعية أن تطلب الدنيا بعمل الآخرة، وقال: ما وضع رجل يده في قصعة رجل إلا ذل له. وقال: ليس الزهد بأكل الغليظ وليس الخشن ولكنه قصر الأمل وارتقارب الموت، وقال: زينوا العلم والحديث بأنفسكم ولا تنزيتوا به، وقال الملائكة حراس السماء وأصحاب الحديث حراس الأرض وقال استوصوا بأهل السنة خيراً فإنهم غرباء، توفي رحمه الله سنة ١٦١هـ.

ينظر في ترجمته العطرة: طبقات ابن سعد ٣٧١/٦، وتاريخ الطبري ٥٨/٨، وحلية الأولياء ٣٥٦/٦، وتاريخ بغداد ١٥١/٩، وفيات الأعيان ٣٨٦/٢، وتذكرة الحفاظ ٢٠٣/١، وتهذيب التهذيب ١١١/٤، وطبقات المفسرين ١٨٦/١، وشذرات الذهب ٢٥٠/١، وطبقات القراء لابن الجوزي ٣٠٨/١، والسير ٢٢٩/٧.

قال: «إنما الدين بالآثار ليس بالرأي، إنما الدين بالآثار ليس بالرأي»<sup>(١)</sup>.

ومن هنا نلمح اهتمام علماء السنة بالأحاديث والآثار، وحرصهم عليها تأليفاً وشرحاً، بل لا يعرف أن أحداً من العلماء نبغ في مذهب أهل السنة والجماعة وهو غير معتمد على حديث وأثر: «ولا ريب في أن أهل النقل والأثر المتبعين آثار رسول الله ﷺ هم أهل السنة، لأنهم على تلك الطريق التي لم يحدث منها حادث»<sup>(٢)</sup>.

وأكثر أهل البدع جاهل بالأحاديث وكتبها والآثار ومصنفاتها، عالم بكلام أهل الكلام كما قال هارون الرشيد<sup>(٣)</sup>: «طلبت أربعة فوجدتها في أربعة، طلبت الكفر فوجدته في الجهمية، وطلبت الكلام والشغب فوجدته في المعتزلة، وطلبت الكذب فوجدته عند الرافضة، وطلبت الحق فوجدته مع أصحاب الحديث»<sup>(٤)</sup>، وكما قال عبد الله بن داود<sup>(٥)</sup>: «ليس الدين بالكلام إنما بالآثار»<sup>(٦)</sup>. ولأجل هذا جعل من

(١) ينظر: الصفات للدارقطني ٧٣، ومختصر العلو للذهبي ١٤٩ وقال الألباني فيه: هذا إسناد صحيح.

(٢) ينظر: تلبس إبليس ص ١٦.

(٣) هو: أبو جعفر هارون بن المهدي محمد بن المنصور أبي جعفر عبد الله العباس، ولد بالري عام ١٤٩هـ ونشأ في دار الخلافة ببغداد، كان عالماً بالأدب وأخبار العرب والحديث والفقه فصيحاً له شعر قليل، وكان شجاعاً كثيراً الجهاد جازماً كريماً يحج عاماً ويفزو عاماً وكان يقرب العلماء ويستفيد منهم ويجلهم توفي رحمه الله سنة ١٩٣هـ.

ينظر في ترجمته: تاريخ خليفة ٤٣٧، والطبري ٢٣٠/٨، وتاريخ بغداد ٥/١٤، ودول الإسلام ١١٣/١، وتاريخ الخلفاء ٢٨٣، وشذرات الذهب ٢٣٤/١، وسير أعلام النبلاء ٢٨٦/٩.

(٤) ينظر: شرف أصحاب الحديث ص ٥٥.

(٥) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود بن عامر الخزيمي الهمداني، كان ثقة عابداً ناسكاً، ومن أقواله النافعة قال رحمه الله: ما كذبت قط إلا مرة واحدة قال أبي: قرأت على المعلم؟ قلت نعم، وما كنت قرأت عليه وقال: كانوا يستحبون أن يكون للرجل خبيثة من عمل صالح لا تعلم به زوجته ولا غيرها، وقال: من أمكن الناس من كل ما يريدون أضروا بدنيه ودينه. توفي عليه رحمه الله سنة ٢١٣هـ.

ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ٢٩٥/٧، والتاريخ الكبير ٨٢/٥، والعبر ٣٦٤/١، وتذكرة الحفاظ ٣٣٧/١، والكاشف ٨٣/٢، وتهذيب التهذيب ١٩٩/٥، وشذرات الذهب ٢٩/٢، وطبقات القراء ٤١٨/١، والمعارف ص ٥٢٠، وسير أعلام النبلاء ٣٦٤/٩.

علامات المبتدعة التي تدل عليهم بغض الحديث وأهله، كما قال الأوزاعي<sup>(١)</sup>:  
«ليس من صاحب بدعة تحدثه عن رسول الله ﷺ بخلاف بدعته بحديث إلا ابغض  
الحديث»<sup>(٢)</sup>، وقد جعل أحمد بن سنان القطان<sup>(٣)</sup> من سيماء المبتدعة بغضهم  
للحديث وأهله فقال: «ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث فإذا  
ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث من قلبه»<sup>(٤)</sup> نعوذ بالله من ذلك.

ومن هنا تعلم أخي المسلم صواب مسلك أهل السنة والجماعة؛ لأنها مبنية على  
الاتباع والبعد عن الابتداع امثالاً لقوله ﷺ: (تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدها  
كتاب الله وسنتي لن يتفرقا حتى يردها علي الحوض)<sup>(٥)</sup>.

---

(٦) ينظر: شرف أصحاب الحديث ص ٦٦، وتذكرة الحفاظ ٣٣٨/١، والسير ٣٤٩/٩.

(١) هو: أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام قال مالك رحمه  
الله عنه: الأوزاعي إمام يقتدى به، كبير الشأن كثير العبادة، ومن كلامه النفيس: عليك بآثار من سلف  
وإن رفضك الناس وإيائك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق  
مستقيم وقال: من أكثر ذكر الموت كفاه اليسير، ومن عرف أن منطقة من عمله قل كلامه، وقال: من  
أطال قيام الليل هون الله عليه وقوف يوم القيامة توفي عليه رحمة الله سنة ١٥٧ هـ.  
ينظر في ترجمته العطرة: طبقات ابن سعد ٤٨٨/٧، وتاريخ الإسلام ٢٢٥/٦، وتذكرة الحفاظ ١٧٨/١،  
وعبر الذهبي ٢٢٦/١، والبداية والنهاية ١١٥/١٠، وشذرات الذهب ٢٤١/١، وسير أعلام النبلاء  
١٠٧/٧.

(٢) ينظر: شرف أصحاب الحديث ص ٧٣.

(٣) هو: أبو جعفر أحمد بن سنان القطان الواسطي من كبار الحفاظ الحديث، الإمام الحافظ المجود، خرج له  
أصحاب الكتب السنة ما عدا الترمذي، وصنف المسند، وهو إمام أهل زمانه توفي رحمه الله سنة ٢٥٨ هـ.  
ينظر في ترجمته: العبر ٣٧٠/١، والبداية والنهاية ٣١/١١، وشذرات الذهب ١٣٧/٢، والجمع بين  
رجال الصحيحين ص ٧، وتهذيب التهذيب ٣٤/١، وطبقات الحفاظ ٢٢٧، وسير أعلام النبلاء  
٢٤٤/١٢.

(٤) ينظر: شرف أصحاب الحديث ص ٧٣، وتذكرة الحفاظ ٥٢١/٢، وطبقات الشافعية للسبكي ٦/٢.

(٥) أخرجه الحاكم في مستدركه عن ابن عباس رضي الله عنهما ٩٣/١ وذكر رواه المتفق على صحتهم،  
ووافقه الذهبي وزاد له أصل في الصحيح ثم اضاف الحاكم له شاهداً من حديث أبي هريرة ٩٣/١،

=

## ٢ - الفرق الناجية:

ومأخذ هذه التسمية الوصفية من أخبار رسول الله ﷺ بأن الفرق المعدودة هالكة ما عدا فرقة واحدة وهي الناجية من الهلاك، وعين هذه الفرقة بالوصف، لأن ذلك هو الأكيد في جانب التعبد؛ ولأن ذلك أوجز فإذا علم الناجي بالوصف علم أن ما سواه هالك.

والفرقة الناجية هي التي تنجو من النار باتباعها سنة رسول الله ﷺ، وكذا كان كثير من السلف وأئمة الدين يصفون أهل السنة والجماعة بالفرقة الناجية<sup>(١)</sup>.

## ٣ - أصحاب السنن:

أهل السنة والجماعة هم أعلم الناس بكتاب الله وسنة الرسول ﷺ هؤلاء هم أهل السنة الذين هم في أهل الإسلام كأهل الإسلام بين سائر الملل، والذين شهادتهم مقبولة على سائر فرق الأمة بخلاف أهل البدع والأهواء<sup>(٢)</sup> ولهذا لما سئل مالك<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - عن السنة قال: «(ما مالا اسم له غير السنة)»<sup>(٤)</sup>، ولما سئل

---

وأخرجه مالك في الموطأ ٨٩٩/٢ بلاغا في كتاب القدر، باب النهي عن القول في القدر وهو معضل لكن يشهد له حديث ابن عباس عند الحاكم، كما قال محقق جامع الأصول ٢٧٧/١ وكما قال محقق مشكاة المصابيح ٦٦/١، وقد اتفقا على تحسين حديث ابن عباس، وذكره الألباني في صحيح الجامع برقم ٢٩٣٤، وهو في السلسلة الصحيحة ٣٦١/٤، إشارة إليه، وقد أخرج بعضه ابن أبي شيبة في المصنف ٥٠٥/١٠، والبيهقي في السنة ١١٤/١٠.

(١) ينظر العقيدة الواسطية لابن تيمية شرح المراس ١٦.

(٢) ينظر: شرح أصول الاعتقاد للالكائي ١٢٣/١، ومجموع الفتاوى ٢٨٤/٧، ٢٩٨/١٥.

(٣) هو: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، شيخ الإسلام، وحجة الأمة، وإمام دار الهجرة، قال الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، ولم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكا في العلم والفقه والجلالة والحفظ، ومن أقواله المحكمة السديدة: كان إذا جاءه بعض أهل الأهواء قال: إما أني على بينة من ديني وأما أنت فشاك، إذهب إلى شاك مثلك فخاصمه، وقال: لا يؤخذ العلم

=

أيضاً من أهل السنة قال: «أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به لا جهمي ولا مدري ولا رافضي»<sup>(١)</sup>؛ لأنهم أصل الذي انشق عنه كل المخالفين والله المستعان.

#### ٤- الخلف العدول:

وهم ورثة هذا الدين من سيد المرسلين الذين قال فيهم عليه الصلاة والسلام: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)<sup>(٢)</sup>.

عن أربعة: سفيه يعلن السفه وإن كان أروى الناس وصاحب بدعة يدعو إلى هواه، ومن يكذب في حديث الناس وإن كنت لا أتهمه في الحديث، وصالح عابد فاضل إذا كان لا يحفظ ما يتحدث به، وقال: جنة العالم لا أدري فإذا أغفلها أصيبت مقاتله، قال الهيثم بن جميل سمعت مالكا سئل عن ثمان واربعين مسألة فأجاب في اثنين وثلاثين منها بـ لا أدري. له الموطأ، ورسالة القدر كتبها إلى ابن وهب وغير ذلك، توفي رحمه الله سنة ٢٧٩هـ.

ينظر في ترجمته العطرة: الحلية ٣١٦/٦، وترتيب المدارك ١٠٢/١، وصفة الصفوة ١٧٧/٢، ووفيات الأعيان ١٣٥/٤، وتذكرة الحفاظ ٢٠٧/١، والبداية والنهاية ١٧٤/١٠، والديباج المذهب ٥٥/١، وشذرات الذهب ١٢/٢، ومروج الذهب ٣٥٠/٣، وطبقات القراء ٣٥/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٨/٨.

(٤) ينظر: الاعتصام للشاطبي ٥٨/١، ومدارج السالكين ١٧٤/٣.

(١) ينظر: الانتقاء لابن عبد البر ص ٣٥، وترتيب المدارك ٧٢/١.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٩/١٠، كتاب الشهادات، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ١١، و ٢٨، و ٢٩، وابن وضاح في البدع والنهي عنها ١-٢ وابن عدي في الكامل ١٥٢/١-١٥٣ باسناد مختلفة، والعقيلي في الضعفاء ٩/١، والبزار (١٤٣)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٧/٢ من طريق الحسن بن عرفة.

وقد تعددت أقوال الأئمة في درجة هذا الحديث بين مضعف ومحسن ومصحح وأذكر هنا من ذهب إلى انه غير ضعيف:

فقد ذكره النووي في تهذيب الأسماء والصفات ١٧/١ واستشهد ابن القيم مائلاً إلى تصحيحه في مفتاح دار السعادة ١٦٣/١، وذكره القاسمي في قواعد التحديث ص ٤٩ وقال: وتعدد طرقه بعض يحسنه كما جزم به العلائي، واستشهد به ابن الوزير اليماني في العواصم والقواصم ٣٠٨/١-٣١٢ ذاكراً طرفه ورجاله، وما قيل منه ثم جزم بصحته واستشهد به ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٩٨/١٥، وابن عدي في

=



ومعنى الحديث: يبعدون عنه تغيير من يُفسره بما يتجاوز فيه الحد، فيخرج به من قوانين الشرع، وادعاء من يدعي فيه شيئاً يكون باطلاً لا يوافق الواقع، وكأنه يشير بالجملة الأولى إلى من يغير تفسير الأحاديث النبوية تعمداً أو تلبياً، وبالثانية إلى من يكذب على النبي ﷺ فإنه يادعائه لحديث لم يحدث به ولا سمعه ينتحل باطلاً<sup>(١)</sup>.

## ٥- الطائفة المنصورة:

وهم الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة)<sup>(٢)</sup>.

اول الكامل في الضعفاء ١٥٢/١-١٥٣.

هذا: وقد روى الحديث مرفوعاً من رواية أنس، وابن عمر، وأبي أمامة، وابن عمرو، وجابر، وابن عباس، وعلي، وأبي بكر -رضي الله عنهم أجمعين- انظر تفصيل ذلك مع الكلام على درجة الحديث في جمع الجوامع ٩٩٥/١، وتهذيب الأسماء واللغات - القسم الأول: ١٧- ومقدمة ابن الصلاح، ومحاسن الاصطلاح ٢٢٠-٢٢٩، والتقييد والايضاح ص ١٣٨ وفتح المغيث ٢٧٥-٢٧٩، وتهذيب الرواي ص ١٩٩، وتوضيح الأفكار ١٢٧/٢، وكنز العمال ٢١٠/٥، وتذكرة السامع والمتكلم ص ٩، وقواعد التحديث ص ٤٨، والجرح والتعديل ١٧/١ باب في عدول حاملي العلم. وكتاب التوحيد لشيخنا الطحان ١/ب.

وحاصل: أقوال الأئمة في درجته: أنه حديث صحيح عند الإمام أحمد. وحسن عن الإمام العلاني، وضعيف عن الإمامين البلقيني، والعراقي، ولعل قول الإمام العلاني يجمع بين القولين المتباعين، فهو ضعيف، ولتعدد طرقه ارتفع إلى درجة الحسن، والحديث الحسن من أقسام الحديث المقبول، ولذلك قال القاسمي في قواعد التحديث: وتعدد طرقه يقضي بحسنه كما جزم به العلاني.. والله أعلم.

(١) ينظر: العوصم والقواصم ٣٠٨/١ بتعليق المحدث العلامة شعيب الأرناؤوط وفقه الله.

(٢) أخرجه أحمد ٣٤/٥ عن محمد بن جعفر، عن شعبة عن معاوية بن قرة عن أبيه، والترمذي (٢١٩٢) في الفتن باب ما جاء في الشام عن طريق أبي داود كلاهما عن يحيى بن سعيد عن شعبة به، وقال الترمذي حديث حسن صحيح. وابن ماجه (٦) في المقدمة، عن محمد بن بشار بهذا الإسناد، وابن حبان في صحيحه ٢٦١/١، رقم (٦١) في كتاب العلم، باب ذكر إثبات النصرة لأصحاب الحديث إلى قيام الساعة بسند صحيح على شرط الشيخين ماعدا صحابه قرة بن إياس رضي الله عنه فلم يرويا له. وأخرجه أحمد ٤٣٦/٣ و ٣٥/٥ عن يزيد، والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢ من طريق وهب بن

=

وسبب اختصاصهم بالنصر، أنهم أحبوا الله تعالى، وأحبوا رسوله ﷺ واتبعوا ما يحبه الله بالطريقة التي يحبها الله عز وجل.

جرير، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (١١) من طريق عبد الرحمن بن زياد و (٤٤) من طريق أبي داود و (٤٥) من طريق سعيد بن الربيع، كلهم عن شعبة به.

وفي الباب عن ثوبان رضي الله عنه عن مسلم (١٩٢٠) وأحمد ٢٧٨/٥ و ٢٧٩، والترمذي (٢٢٣٠) وابن ماجه (١٠) والقضاعي في مسند الشهاب (٩١٤) والبيهقي في دلائل النبوة ٥٢٧/٦.

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عند أحمد ٢٤٤/٤ و ٢٤٨، والبخاري (٣٦٤٠) و (٧٣١١) و (٧٤٥٩)، ومسلم (١٩٢١)، والطبراني ٩٥٩/٢٠ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢.

وعن معاوية رضي الله عنه عن البخاري (٣٤٦١) و (٧٣١٢) ومسلم (١٠٣٧) وأحمد ١٠١/٤، والطبراني ٧٥٥/١٩ و ٨٤٠ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٩٣ و ٨٩٩. وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه عن مسلم (١٧٤).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند مسلم (١٩٢٣) وابن الجارود في المنتقى (١٠٣١) وابن مندة في الإيمان (٤١٨) والخطيب في شرف أصحاب الحديث (٥١) وأبي عوانه ١٠٦/١.

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه عند مسلم (١٩٢٤) والطبراني في الكبير ٨٧٠/١٧. وعن عمر بن الخطاب عند الطيالسي ص ٩، والدارمي ٢١٣/٢، والقضاعي في مسند الشهاب ٩١٣ وصححه الحاكم ٤٤٩/٤.

وعن عمران بن حصين رضي الله عنه عند أحمد ٤٣٧/٤، وأبي داود (٢٤٨٤) والخطيب في شرف أصحاب الحديث (٤٦) والطبراني ٢١١/١٨ وصححه الحاكم ٤٥٠/٤ ووافقه الذهبي وعن أبي أمامة رضي الله عنه عند أحمد ٢٦٩/٥.

وأما هذه الطائفة فقد قال البخاري في صحيحه: هم أهل العلم، وقال أحمد: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم!

قال القاضي عياض رحمه الله: إنما أراد أحد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث، وقال الإمام النووي رحمه الله: يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصير بحرب وفقه ومحدث ومفسر، وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونوا متفرقين في أقطار الأرض. قلت وهذا هو الظاهر والله أعلم بالصواب، ينظر في شأن الطائفة المنصورة: فتح الباري ٦٣٢/٦ ح ٣٦٤١، وشرح مسلم للنووي ٦٦/١٣، وتهذيب الآثار للطبري، ٢٩٢٦ مسند عمر بن الخطاب، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٩٥/٤، وشرف أصحاب الحديث ص ٢٦، والسلسلة الصحيحة للألباني وفقه الله ٤٧٨/١ ح (٢٧٠) و (٥٩٧/٤) ح (١٩٥٥) وما بعدها.

## ٦- اتباع السلف الصالح:

ويطلق مسمى السلف على الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان واتباعهم وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة، وعرف عظم شأنه في الدين، وتلقى الناس كلامهم خلف عن سلف<sup>(١)</sup>.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الصدد: «ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف، أن خير قرون هذه الأمة في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أن خيرها: القرن الأول ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة، من علم وعمل وإيمان وعقل ودين وبيان وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل، هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم من الدين بالضرورة من دين الإسلام وأصله الله على علم»<sup>(٢)</sup>.

هؤلاء هم السلف الصالح الذين ينتسب إليهم أهل الحق، ويتبعون آثارهم؛ لأنهم خير القرون كما جاء في الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه قال: (خير الناس القرن الذي أنا فيه، ثم الثاني ثم الثالث)<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حزم: «وأهل السنة الذين نذكرهم هم أهل الحق ومن عداهم فأهل

---

(١) ينظر: لوامع الانوار البهية ٢٠/١، وشرح الواسطية للفرزاني ص ٩، وحقيقة البدعة وأحكامها ٢٧٥/١.

(٢) مجموع الفتاوى ١٥٨/٤.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح ١٩٦٥/٢ في كتاب فضائل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وأبو

داود في السنن ٤٤/٥ في كتاب السنة، باب في فضل أصحاب رسول الله ﷺ

قال المناوي في فيض القدير ٤٧٨/٣ ح (٤٠٣٤): وإنما كان قرنه خير الناس لأنهم آمنوا به حين كفر الناس، وصدقوه حين كذبوه ونصروه حين خذلوه، وجاهدوا وآووا، قال في الكشف: كل أهل عصر قرن لمن بعدهم لأنهم يتقدمونهم» أهـ.

البدعة، فإنهم الصحابة -رضي الله عنهم- وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمة الله عليهم - ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها»<sup>(١)</sup>.

المبحث الثاني: نشأة التسمية، وسلامة المنهج.

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: نشأة التسمية بأهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني: منهج أهل السنة والجماعة في تلقي العقيدة وتقريرها.

المطلب الأول: نشأة التسمية بأهل السنة والجماعة:

قد علم من العرض السابق ان أهل السنة والجماعة أولهم ومبداهم من الصحابة رضوان الله عليهم يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -عليه رحمة الله-: «وطريقتهم - أي أهل السنة - هي دين الإسلام لكن لما أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، صار المتمسكون بالإسلام انحاض الخالص عن الشوب هم أهل السنة والجماعة»<sup>(٢)</sup>.

فهذا يدل على أن التميز باسم أهل السنة والجماعة حصل لما حدث الافتراق الذي أخبر عنه النبي ﷺ، لأنه قبل ذلك الافتراق لم يكن قد ظهر شيء من تلك المصطلحات: التسنن أو التشيع، كان الإسلام والمسلمون هو الاسم والمسمى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وحسب علمي فإن هذا اللقب ظهر

(١) الفصل لابن حزم ١١٣/٢.

(٢) مجموع الفتاوى ١٥٩/٣.

في أواخر أيام الصحابة<sup>(١)</sup>، فقد قال ابن سيرين<sup>(٢)</sup>: «(لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)»<sup>(٣)</sup>، ويعني بالفتنة ما وقع بين علي ومعاوية

(١) يحتاج بعض الباحثين بأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: «(يوم تبيض وجوه وتسود وجوه)» [آل عمران: ١٠٦]. قال: أما الذين أبيضت وجوههم فأهل السنة والجماعة وأولوا العلم، وأما الذين اسودت وجوههم فأهل البدع والضلال» أھـ.

وهذا الأثر لم يصح، فقد أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧١/١ رقم (٧٤) وقال السيوطي في الدر المنثور ٦٣/٢ (أخرجه ابن أبي حاتم، وأبو نصر في الإبانة، والخطيب في تاريخه واللالكائي في السنة). والأثر فيه مجامع بن عمرو قال عنه البخاري منكر مجهول، وقال من شيخه؟ ابن عبد ربه رمي بالكذب ينظر: ميزان الاعتدال ٤٢٣/٤.

وهذا الأثر ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣٩١/١، والبيهقي في معالم التنزيل ٨٧/٢، والقرطبي في الجامع «(الأحكام)» القرآن ١٠٧/٤ وقال: «قول ابن عباس هذا رواه مالك بن سليمان الهروي أخو غسان عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى: «(يوم تبيض وجوه وتسود وجوه)» قال يعني: تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدع» ذكره أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب وقال فيه: منكر من حديث مالك» أھـ.

وقد روى مرفوعاً وأورده الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٣١٧.

(٢) هو: أبو بكر محمد بن سيرين الأنسي البصري، الإمام، شيخ الإسلام، من التابعين، أدرك نحو ثلاثين صحابياً، ولد في أواخر خلافة عمر رضي الله عنه، وكان ابن سيرين حسن العلم بالفرائض والقضاء والحساب، يقول أبو عوانة: رأيت محمد بن سيرين في السوق فما رآه أحد إلا ذكر الله، كان فقيهاً عالماً ورعاً أديباً كثير الحديث صدوقاً، وهو حجة من أقواله الحكمة الرشيدة، أن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، وقال: إن أهل الأهواء أسرع الناس ردة، وقيل له: ما ترى في السماع من أهل الأهواء؟ قال: لا تسمع منهم ولا كرامة، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، وكان له سبعة أورداد فإذا فاتته شيء من الليل قرأه بالنهار، وله عجائب في تعبير الرؤيا يطول الكتاب بذكرها توفي عليه رحمة الله سنة (١١٠هـ). ينظر في ترجمته العطرة: طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ - والزهد للإمام أحمد ٣٠٦، والخلية ٢٦٣/٢، وتاريخ بغداد ٣٣١/٥، وتذكرة الحفاظ ٧٣/١، والبداية والنهاية ٢٦٧/٩، وشدرات الذهب ١٣٨/١، وسير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤.

(٣) أخرجه مسلم في مقدمته على صحيحه ١٥/١، والخلية ٢٧٨/٢، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج ١/٢٨١ ق ١/٢٨١ قال محمد بن المظفر: «(إن الله تعالى قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد موصل إنما هو صحف في أيديهم وقد خلطوا بكتبهم

=

رضي الله عنهما.

فهذا أول صدع في العقيدة في الجماعة الإسلامية، فقد كانت الجماعة محافظة على وحدتها في العقيدة، فحركة الخوارج تعتبر أقدم انشقاق ديني حدث في صفوفها<sup>(١)</sup>، ثم حدث بعد بدعة الخوارج بدعة التشيع فالقدرية.. إلخ.

ولا شك أن هذا الابتداع لم يؤثر - في البداية - في الغالبية العظمى والقاعدة العريضة من المسلمين، وهم من التزم بسنة رسول الله ﷺ. أهل السنة والجماعة.. فلم يكونوا بحاجة في بادئ الأمر إلى التميز، ذلك أنهم الأصل الذي انشق عنه المخالفون والأصل ليس بحاجة إلى ما يميزه، إنما الذي يحتاج لاسم هو الفرع المنشق الذي سرعان ما يشتهر ببدعته حينما يتكبر السبيل.

يقول ابن تيمية - أسكنه الله الغرف العلية -: «ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالك والشافعي وأحمد - رضي الله عنهم - فإنه مذهب الصحابة - رضي الله عنهم - الذين تلقوه عن نبيهم، ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة .. وأحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup> - رضي الله

---

أخبارهم». شرح المواهب اللدنية ٥/٥٤٤ ومثله في مجموع الفتاوى لابن تيمية ٩/١ والفصل في الملل والنحل لابن حزم تاريخ تدوين حديث ١٢٥. قال عبد الله بن المبارك الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء كما في مقدمة مسلم ٨٧/ قال الشافعي: مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثمل حاطب ليل يحمل حزمة الحطب، فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري. ينظر هذا: الحطة / ٣٧ ومعرفة علوم الحديث ص ٨، والمحدث الفاصل ص ٢٠٩ - والكفاية ص ٤٠٣ - والتدريب ص ٣٥٩، وفتح المغيث ٣٣٥.

(١) ينظر صحيح البخاري مع الفتح (٢/٢٩٠)، وصحيح مسلم بشرح النووي (٧/١٦٥، ١٦٦).  
(٢) هو الإمام حقاً، وشيخ الإسلام صدقاً كذا قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١١/١٧٧ وسيأتي له ترجمة وكان من خبر المحنة أن المعتصم لما قصد إحضار الإمام أحمد إزدحم الناس به كيوم العيد، وبسط بمجلسه بساطاً ونصب كرسيّاً جلس عليه، ثم قال: أحضروا أحمد بن حنبل فأحضروه فلما وقف بين يديه سلم

=

عنهم - وإن كان قد اشتهر بإمامة السنّة .. فلبس ذلك؛ لأنه انفرد بقول أو ابتدع قوة ، بل ان السنّة كانت موجودة معروفة قبله علمها ودعا إليها، وصبر على من

عليه فقال له: يا أحمد تكلم ولا تحف فقال الإمام أحمد: والله دخلت عليك وما في قلبي مثقال حبة من الفزع فقال له المعتصم: ما تقول في القرآن؟ فقال كلام الله قديم غير مخلوق قال الله تعالى: ﴿وإن أحداً من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾، فقال له: عندك حجة غير هذا فقال نعم: قوله تعالى: ﴿الرحمن علم القرآن﴾ ولم يقل الرحمن خلق القرآن، وقوله تعالى: ﴿يس والقرآن الحكيم﴾، ولم يقل: يس والقرآن المخلوق فقال المعتصم: أحبسوه، فحبس، وتفرق الناس.

فلما كان من الغد جلس المعتصم بمجلسه على كرسیه، وقال: هاتوا أحمد بن حنبل فاجتمع الناس، وسمعت لهم ضجة ببغداد، فلما جيء به وقف بين يديه، والسيوف قد جردت، والرماح قد ركزت، والأتراس قد نصبت، والسياف قد طرحت فسأله المعتصم عما يقول في القرآن، قال: أقول غير مخلوق قال: ومن أين قلت فقال حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ: أن كلام الله الذي استخص به موسى مائة ألف كلمة وثلاثمائة وثلاث عشرة كلمة، فكان الكلام من الله والاستماع من موسى)).

ثم قال، قال الله تعالى: ﴿ولكن حق القول مني لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ [السجدة: ١٣٠] فإن يكن القول من الله تعالى فإن القرآن كلام الله، وأحضر المعتصم له الفقهاء والقضاة فناظروه بمحضته في مدة ثلاث أيام وهو يناظرهم ويظهر عليهم بالحجج القاطعة ويقول أنا رجل علمت علماً ولم أعلم فيه بهذا، أعطوني شيئاً من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ حتى أقول به. وكلما ناظروه وألزموه القول بخلق القرآن يقول لهم كيف أقول ما لم يقل، فقال المعتصم: قهرنا أحمد...

وبهذا صار الإمام أحمد مثلاً سائراً يضرب به المثل في الخنة والصبر على الحق، حتى صارت الإمامة مقرونة باسمه في لسان كل أحد، فقد تداوله ثلاثة خلفاء يسلطون عليه من شرق الأرض إلى غربها، ومعهم العلماء المتكلمين والقضاة والوزراء والأمراء ما لا يحصىه إلا الله، فبعضهم تسلط عليه بالحبس وبعضهم بالتهديد الشديد، وبعضهم يعده بالقتل وبعضهم بالضرب، وبعضهم بالزغب في الرياسة والمال وبعضهم بالنفي والتشريد، وقد خذله أهل الأرض حتى أصحابه العلماء والصالحون وهو مع ذلك لا يجيبهم إلى كلمة واحدة مما طلبوا منه وما رجع عما جاء به الكتاب والسنة، ولا كتم العلم ولا استعمل التقية، بل أظهر الحق والسنة ودفع البدعة فكان بحق إمام أهل السنة.

قال علي بن المديني رحمه الله: أيد الله هذا الدين برجلين: أبو بكر الصديق يوم الردة وأحمد بن حنبل يوم اخنة ينظر في هذا البحث: طبقات الحنابلة ٤/١، وتاريخ دمشق ٢١٨/٧، وجامع الأصول ١٣/٦٦، وتهذيب الأسماء ١١٠/١، وتذكرة الحفاظ ١٨٦، والبداية والنهاية ٣٢٥/١٠ - ومناب الإمام أحمد والسير ١٧٧/١١ وحلية الأولياء ١٦١/٩، وتاريخ بغداد ٤١٢/٤.

ليفارقها، ومان لأئمة قبله قد ماتوا قبله المحنة .. وثبت الايام أحمد بن حنبل رحمه الله على ذلك الأمر، فصار إماماً من أئمة السنّة، وعلماء من أعلامها لقيامه بإعلامها وإظهارها، وإطلاعه على نصوصها وآثارها، وبيانه لخفي أسرارها لا لأنه أحدث مقالة أو ابتدع رأياً<sup>(١)</sup>

ولهذا نرى الإمام اللالكائي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - يفتح كتابه القيم: «شرح أو حجج أصول اعتقاد أهل السنّة بذكر أئمة السنّة الذين ترسموا بالامامة بعد رسول الله ﷺ، فيبدأ بذكر ابي بكر والخلفاء الثلاثة بعده وبقية أئمة العلم والدين من الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى زمنه - رحمه الله - وقد ذكر كثيراً من أئمة أهل السنّة في معظم الأمصار الإسلامية»<sup>(٣)</sup>.

من هنا نقول أن السؤال عن نشأة مذهب أهل السنّة كما يسأل عن نشأة شائر العرفة لا مكان له ، لان مذهبه هو مذهب الصحابة - رضي الله عنهم - الذين تلقوه عن نبيهم لكن السؤال ينبغي ان يتوجه إلى بداية التسمية بذلك الاسم، لا نشأة المسمى ، وهو المذهب وأهله ومن الخطأ الخلط في ذلك<sup>(٤)</sup> ..

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية ٤٨٢/٢، وما بعدها، وانظر في بداية التفرق والاختلاف: مقدمة ابن خلدون ١٣٨/٢، ومجموع الفتاوى ٢١٦/٢٠، و٣٦٧/٢٢، و٣٥٦/١، والفرق بين الفرق ص ٢٧٤، والفصل في الملل والنحل ٩٦/١، ومحاسن التأويل ١٨٥/٤، وسير أعلام النبلاء ٢٣٦/١١ ومقدمة شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٧/١، للدكتور أحمد حمدان وفقه الله.

(٢) هو: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، الإمام الحافظ المجود، عني بالحديث فصنف فيه أشياء كثيرة، كان يفهم ويحفظ وصف كتاباً في السنة وكتاباً في رجال الصحيحين، وكتاباً في السنة توفي في رمضان سنة ٤١٨ هـ.

ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد ٧٠/١٤، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٠٨٣/٣، والبداية والنهاية ٢٤٨٢، وشذرات الذهب ٢١١/٣، والعبر ١٣٠/٣، وسير أعلام النبلاء ٤١٩/١٧.

(٣) ينظر: كاشف الغمة في اعتقاد أهل السنة (ص ١) وما بعدها «مخطوط».

(٤) ينظر: مسألة التقريب للدكتور: القفازي ٤٢/١.



إن الأصل في التمي بأهل السنة هو ما ورد من النصوص التي تأمر باتباع السنة ولزوم الجماعة، فالتسمية مأثورة في السنة وواردة في كلام السلف إنما قصدنا ببداية التسمية هو متى بدأ إطلاق هذه التسمية على الانجاة المتبع للسنة والملتزم للجماعة وسترى مفقك الله في العرض للآراء في نشأة التسمية شيئاً من القصور وغبش في التصور حيال هذه المسألة:

١- فمن أغرب الآراء في بداية التسمية رأي للدكتور: مصطفى الشكعة يزعم فيه أن: «تسمية جمهرة المسلمين بأهل السنة تسمية متأخرة يرجع تأريخها إلى حوالي القرن السابع الهجري أي بعد الإمام أحمد بأربعة قرون»<sup>(١)</sup>.

وهو يطلق هذا القول ولا يقدم ما يؤيد، وهذا كاف في عدم الاعتداد به ومعلومات الوثائق والنصوص المأثورة تدل على خلاف هذا الرأي، وأن نظرة الأسماء الكتب التي كتبها علماء السلف من أهل القرن الثالث والرابع التي سموها، باسم السنة، كلكافية في الدلالة على أن التسمية بأهل السنة كانت مستفيضة في ذلك الزمن المتقدم وقبله كما تقدم.

ونجدها يدل على أن التسمية بأهل السنة شائعة في العصور الأولى بعد بدء الفتنة واستحفال شأن المبتدعة ومن ذلك قول محمد بن سيرين كما نتقدم.

فهذا يدل على أن الفتنة في عهد عثمان رضي الله عنه كانت بداية التميز بين أهل السنة وغيرهم ويصور لنا معنى هذا التميز ما روى أن عبد الله بن مصعب الزبيري<sup>(٢)</sup> قال له الرشيد ما تقول في الذين طعنوا على عثمان، قال قلت: يا أمير

(١) إسلام بلا مذاهب ص ٢٨١، وعلي يحيى معمر في كتابه الأباضية بين الفرق الإسلامية ص ٢٤٣.

(٢) هو: أبو بكر عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، الأمير الكبير، كان فصيحاً وافر الجلالة، محمود الولاية، جمع له الرشيد مع اليمن إمرة المدينة، عاش سبعين سنة وتوفي سنة ١٨٤هـ

المؤمنين طعن عليه ناس وكان معه ناس، فأما الذين طعنوا عليه فنفرقوا عنه وهم أنواع الشيع وأهل البدع وأنواع الخوارج، وأما الذين كانوا معه فهم أهل الجماعة اليوم فقال لي: أي الرشيد. ما احتاج أن أسأل بعد هذا اليوم عن هذا<sup>(١)</sup>.

٢- وذهب الدكتور محمد عبد الحميد مرس بانه لفظ السنّة والجماعة مصطلحاً فنياً - هكذا ! شاع استعماله من عهد الصحابة - رضي الله عنهم - إلى أن اختص به الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد<sup>(٢)</sup>.

ولم يذكر ما اعتمد عليه في هذا القول وارى انه اين كان معنى بهذا الراي - ظهور اسم السنّة والجماعة - فهذا معروف لأنه مأثور في السنّة وفي كلام السلف - كما بينا - وأين كان يعني به بداية السمي والتميز بهذا الاسم فهذا - فيما يظهر - لا يصح على إطلاقه، بل ينبغي أن يقيد موقت بدء الفتنة وظهور شأن المبتدعة<sup>(٣)</sup>.

٣- ويذكر أمير علي<sup>(٤)</sup>: أن اسم أهل السنّة والجماعة إنما عرف في عهد المنصور والعباس والرشيد<sup>(٥)</sup>.

وكما قلنا فإن الاسم معروف ومشهور فالأمر بالتمسك بالسنّة والجماعة، قد

رحمه الله.

ينظر في ترجمته: تاريخ خليفة: ٤٦١، وتاريخ بغداد ١٧٣/١٠، والبداية والنهاية ١٨٥/١٠، وسير أعلام النبلاء ٥١٧/٨.

(١) ينظر: تاريخ الطبري ٣٥٣/٨ في حوادث سنة ١٩٣ هـ وللמיד انظر: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة للدكتور محمد أمحزون وفقه الله تعالى.

(٢) نشأة الأشعرية ص ١٨.

(٣) مسألة التقريب ٤٥/١.

(٤) شيعي معاصر.

(٥) روح الإسلام ٢٠١/٢.

وردت به النصوص ولكن بداية إطلاق التسمية على الاتجاه غير المبتدع هذا إنما هو موضع البحث ولم يذكر أمير علي عمدته فيما ذهب إليه ، وقد بينا أن بداية التميز كانت قبل ذلك.

لكن إذا حمل هذا الرأي على أنه في تلك الفترة كان هناك وضوح التميز واشتعار التسمية؛ لاستحفال البدعة وبروز شأن المبتدعة أكثر من ذي قبل فهذا، وقع لأن: «السنة - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - كانت قبل دولة بني العباس أظهر منها وأقوى في دولة بني العباس فإن دولة بني العباس دخل فيها كثير من الشيعة وغيرهم من أهل البدع»<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإنه كلما هبت أعاصير البدع تجلّى التميز للسنة بجهود أئمة السنة في المناقجة عنها، ومن الأمثلة رسالة المأمون إلى نائبه على بعد، إسحاق الخزاعي في مسألة خلق القرآن وامتحان العلماء في ذلك، فقد جاء منها قول المأمون عن الأمام أحمد ومن تبعه «..ونسبوا أنفسهم إلى السنة أهل الحق والجماعة ..»<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن التأمل العقلي يرشدنا إلى أن بداية التسمية كانت عند استفحال أمر البدعة، وازدياد حظر الفرقة وحينذاك بدأ أئمة السنة يواجهون البدعة بالدعوة إلى السنة ويجابهون الفرقة بالالتزام بالجماعة .

### المطلب الثاني: أهل السنة والجماعة في تلقي العقيدة وتقريرها

لأهل السنة والجماعة منهج متميز في تلقي العقيدة وتقريرها، ويقوم على الأسس التالية:

(١) منهاج السنة ١٧٨/٢.

(٢) ينظر الرسالة بتمامها في تاريخ الطبري ٦٣١/٨، ومفتاح السعادة ١٦٩/٢ وما بعدها.

١ - مصدرهم في تلقي العقيدة الكتاب والسنة الصحيحة وما عليه السلف الصالح .

وذلك لأن القرآن قد تضمن الشريعة التي أمرنا بإتباعها في أصول الدين وفي فروعها، ثم بين الرسول ﷺ ذلك كله، وأخذ الصحابة رضي الله عنهم بيانه وتفسيره وعندهم أخذ التابعون بإحسان، فليس لنا بعد هذا إلا أن نسير على هذا النهج وأن نتبع ولا نبتدع.

وهذا النهج قد وضع وبين في الكتاب والسنة فيما ورد عن السلف والصالح من الآثار، وفيما يلي أذكر جملة من هذه النصوص يتضح بها المقصود.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِن يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ قُولُهُ مَا تُؤَلِّمُ وَلِيُّهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: خط لنا رسول الله ﷺ خطوطاً عن يمينه وعن شماله، وقال هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو له ثم قرأ: «وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ، الْآيَةُ

كلها...»<sup>(١)</sup>.

وعن جابر<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد<sup>(٣)</sup> - ﷺ - وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة،

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه ١٨١/١ رقم (٧) - والطيالسي (٢٤٤) وأحمد ٤٣٥/١ - ٤٦٥ بسند حسن والدارمي ٦٧/١ - ٦٨، والطبري في تفسيره (١٤١٦٨) والنسائي في التفسير من الكبرى كما في التحفة ٤٩/٧، والبخاري (٢٤١٠) من طرق عن حماد بن زيد بهذا الإسناد أي عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود وصححه الحاكم ٣١٨/٢ ووافقه الذهبي.

وأخرجه البزار أيضاً (٢٢١١) من طريق الأعمش عن أبي وائل (٢٢١٢) من طريق منذر الثوري عن الربيع والنسائي في الكبرى كما في التحفة ٢٥/٧ من طريق زر بن حبیش، ثلاثتهم عن ابن مسعود به. وفي المسند ٣٩٧/٣ عن جابر بن عبد الله وابن ماجة (١١) أيضاً من طريق أبي خالد الأحمر عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن جابر ومجالد ليس بالقوي وحديثه حسن في الشواهد وهذا منها. وانظر الدر المنثور للسيوطي ٥٥/٣.

(٢) هو: أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي السلمي المدني الفقيه، الإمام الكبير المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله ﷺ من أهل بيعة الرضوان، وكان من آخر من شهد ليلة العقبة الثانية موتاً، روى علماً كثيراً عن النبي ﷺ، وكان مفتي المدينة، شهد الخندق، وبيعة الشجرة، توفي رضي الله عنه سنة ٥٧٨ هـ وقيل غير ذلك.

ينظر في ترجمته العطرة: التاريخ الكبير ٢/٢٠٧، والاستيعاب ٢١٩، وأسد الغابة ١/٢٥٦، وتذكرة الحفاظ ١/٤٠، والاصابة ١/٢١٣، وتهذيب التهذيب ١/٩٩، وشذرات الذهب ١/٨٤ والسير ١٨٩/٣.

(٣) قال النووي: هو بضم الهاء وفتح الدال فيهما ن ويفتح الهاء وإسكان الدال أيضاً، ضبطنا بالوجهين. وقال القاضي عياض - رحمه الله - رواه في مسلم بالضم وفي غيره بالفتح، وبالفتح ذكره الهروي، وفهره الهروي على رواية الفتح بالطريق أي أحسن الطرق طريق محمد ﷺ يقال: فلان حسن الهدي أي: الطريقة والمذهب ومنه اهتموا بهدي عمار، قلت: وهذا الحديث أخرجه أحمد ٣٨٥/٥، ٤٠٢، والترمذي (٣٨١٠) في المناقب، وأخرجه ابن ماجة مختصراً (٩٧) في المقدمة، باب فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، والحاكم في المستدرک ٣/٧٥ وصححه، ووافقه الذهبي، العسوي في المعرفة والتاريخ ١/٤٨٠، وابن أبي شيبه ١١/١٢، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٨٣/٢ - ٨٤ وابن أبي عاصم في السنة (١١٤٨) و (١١٤٩)، وابن حبان في صحيحه في كتاب إخبار ﷺ عن مناقب الصحابة رقم (٦٩٠٢)، وابن سعد في طبقاته ٢/٣٣٤، والخطيب في تاريخه ١٢/٢٠، وأبو نعيم في الحلية ٩/١٠٩، وسير أعلام النبلاء

=

وكل بدعة ضلالة»<sup>(١)</sup>.

ولما قيل لأبي حنيفة -رحمه الله- ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراس والاجسام<sup>(٢)</sup> فقال: مقالات الفلاسفة!؟ عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة»<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام أحمد -رحمه الله-: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاعتداء بهم وترك البدع، وكل بدعة في ضلالة، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين، والسنة عندنا آثار رسول الله ﷺ والسنة تفسير القرآن وهي دلائل القرآن، وليس في السنة قياس ولا تضرب لها الامثال ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، وانما هو الاتباع وترك والهوى ....»<sup>(٤)</sup>.

---

٤٧٨/١ بسند حسن، وأما على رواية الضم فمعناه الدلالة والإرشاد.

ينظر: المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص ٥٣٦ وشرح صحيح مسلم للنووي ١٥٦/٦ وانظره في تهذيب الأسماء واللغات.

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧) (٤٣) في الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، وابن ماجه (٤٥) في المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل، والبيهقي في السنن ٢٠٦/٣، وابن حبان في صحيحه ١٨٦/١ رقم (١٠) من طرق عن عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه. وأخرجه أحمد ٣/٣١٠، و٣٣٨، و٣٧١، ومسلم (٨٦٧) و (٤٤) و (٤٥) والنسائي ١٨٨/٣ في الصلاة، باب كيفية الخطبة، وفي العلم من الكبرى كما في التحفة ٢/٢٧٤، وزاد وكل ضلالة في النار، والرامهرمزي في الأمثال ص ١٩، والبيهقي (٤٢٩٥) من طريق سفيان وسليمان بن بلال عن جعفر بن محمد به، وصححه ابن خزيمة ١٧٨٥.

(٢) سيأتي الكلام على هذا بمشينة الله تعالى في الكلام على الصفات.

(٣) أخرجه الهروي في ذم الكلام، وأبو المظفر السمعاني في الانتصار عن صون المنطق ص ٣٢، وذم التأويل لابن قدامة ص ٣٣، رضي الله عنه حبر هذه الأمة عبد الله بن عباس حينما قال: من أخذ رأياً ليس في كتاب الله ولم تمض به سنة من رسول الله ﷺ لم يدر على ما هو منه إذا لقي الله تعالى ينظر صون المنطق ص ٤٣.

(٤) ينظر: المدخل، لابن بدران ص ١٩.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني، بل يؤخذ عن الله ورسوله ﷺ وما أجمع عليه سلف الأمة»<sup>(١)</sup>.

وقال موضحاً منهج أهل السنة والجماعة: «من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله ﷺ باطناً وظاهراً، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار .. ويعلمون إن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدى محمد ﷺ على هدى كل أحد، وبهذا سموا أهل الكتاب والسنة ..

وهم يزفون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين»<sup>(٢)</sup>.

وسلامة مصدر التلقي المعتمد على الكتاب والسنة إجماع السلف الصالح خصيصة لا توجد في شتى المذاهب والملل والنحل غير عقيدة أهل السنة والجماعة، فاليهود والنصارى اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، والصوفية فمصدرهم في التلقي هو الكشف والإلهام والحدس والرؤى والمنامات، وأما الرافضة فمصدر التلقي عندهم ما يزعمون أنه موجود في الجفر وما يقوله أئمتهم. وأما علماء الكلام فمصدر التلقي عندهم هو العقل<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الفتاوى ١٦١/٣ والدرء ٣٤٩/٥، والعقود الدرية ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٢) ينظر: الفتاوى ١٥٧/٣، والنبوات ص ٧١، وما بعدها، والأصفهانية ت مخلوف ص ١٢٨، ١٣٠ - ١٣٧، والفتاوى ٣٦/٩، وأعلام الموقعين ٤٩/١ وما بعدها و ٢٧٩/٢ وما بعدها، ١١٨/٤ - ١٥٧، والغلى لابن حزم ٦٥/١، وعيون الأنباء ص ٤٦٧، والدرء ١٥٩/١، والرد على المنطقيين ص ٣٢١، والصواعق المرسلة ١٦٧/١ وإغاثة اللهفان ٤٥/١ واجتماع الجيوش ص ١٢١، وصون المنطق ص ١٦٥.

(٣) ينظر: دعوة التوحيد للهراس ص ٢٥٢، ورسائل في العقيدة للشيخ محمد بن عثيمين ص ٤٣، ومباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة للعقل ص ٢٩، ووجوب لزوم الجماعة وترك التفرق لبشير بادى ص ٢٨٦. ومذاهب فكرية معاصرة لمحمد قطب ص ٤٠٩، والكيد الأحمر للميداني، والرد الكافي لإحسان إلهي ظهير

=

أما سائر المذاهب الفكرية والاتجاهات الباطلة كالشيوعية<sup>(١)</sup>، والعلمانية<sup>(٢)</sup>، فإنها تعتمد في تقرير مبادئها زبالة أفكار المنحرفين، ونحاته أذهان الكفرة الملحدين. الذين يحكمون أهوائهم وشهواتهم في رقاب عباد الله، نعوذ بالله العظيم من ذلك.

٢- اعتقادهم أن دين الإسلام كامل لا نقص فيه:

قال الله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾<sup>(٣)</sup> [المائدة: ٣]، وقال تعالى: ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبييناً لكل شيء

ص ٢١١، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية للقفاري ٥٨٦/٢، ومسألة التقريب له أيضاً ٢٤٧/١.

(١) هي مذهب فكري يقوم على الإلحاد وأن المادة هي أساس كل شيء ويفسر التاريخ بصراع الطبقات وبالعامل الاقتصادي، ظهرت في ألمانيا على يد كارل ماركس اليهودي الألماني (١٨١٨-١٨٨٣م) وفردريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥م)، وتجسدت في الثورة البلشفية التي ظهرت في روسيا سنة ١٩١٧م، وقائدها فلاديمير أليتش بوليانوف (لينين) - بتخطيط من اليهود، وتوسعت على حساب غيرها بالحديد والنار، وقد انهارت الشيوعية بحمد الله، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله. للمزيد من هذا ينظر: الشيوعية في موازين الإسلام لبيب السعيد، ونقد أصول الشيوعية لصالح بن سعد اللحيان، والسرطان الأحمر لعبد الله عزام، حقائق الشيوعية نهاد القادري، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (٣٢).

(٢) أو اللادينية أو الدنيوية، وهي دعوة إلى إقامة الحياة على غير الدين، وتعنى في جانبها السياسي بالذات اللادينية في الحكم. ونشأة هذه الدعوة في أوروبا وعمت أقطار العالم بتأثير الاستعمار والتبشير، والشيوعية تقوم على إنكار وجود الله أصلاً، وأن الحياة تقوم على أساس العلم المطلق وتحت سلطان العقل والتجريب، وفصل الدين عن السياسة وإقامة الحياة على أساس مادي. وتربية الأجيال تربية لادينية. وللمزيد من هذا: جاهلية القرن العشرين لمحمد قطب، والعلمانية للحوالي، وتهافت العلمانية لعماد الدين خليل، والمستقبل لهذا الدين لسيد قطب، والفكر الإسلامي الحديث لمحمد البهي، والعلم أصوله ومصادره ومناهجه للخرعان.

(٣) قال الشاطبي رحمه الله: «فكل من زعم أنه بقي في الدين شيء لم يكمل فقد كذب بقوله: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾، وقال تعالى: ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ [النساء: ١٦٥].

فقد دلت الآية الكريمة على كمال الدين وتمام النعمة وقيام الحجة وبيان الغجة قال ﷺ: (وأيام الله لقد

=



وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴿[النحل: ٨٩]، وقال سبحانه: ﴿قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم﴾ [المائدة: ١٥، ١٦].

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: «تركنا رسول الله ﷺ وما طائر يطير بجناحيه إلا عندنا منه علماً»<sup>(١)</sup>، ولو كان الناس محتاجين في أصول دينهم إلى ما لم يبينه الله ورسوله ﷺ لم يكن الله تعالى قد أكمل للأمة دينهم، ولا أتم عليهم نعمته فنحن نعلم أن كل حق يحتاج الناس إليه في أصول دينهم لا بد أن يكون مما بينه الرسول ﷺ، إذ كانت فروع الدين لا تقوم إلا بها لا يبينها للناس<sup>(٢)</sup>، ولذلك أخبر الله تعالى بأنه لا يقبل غير الإسلام ديناً، قال جل وعلا: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ [آل عمران: ٨٥].

وقال العلامة ابن القيم الجوزية -أسكنه الله الغرف العلية- موضحاً هذا الأصل

---

تركتم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء)، قال أبوذر راوي الحديث: صدق رسول الله ﷺ. كما في سنن ابن ماجه ٦/١ رقم (٥) بسند صحيح.

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٢٦٧/١ كتاب العلم، باب الزجر عنه، كعبه المرء السنة مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ لها رقم (٦٥) بسند صحيح عن الحسين عن أحمد بن بسطام عن محمد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان بن عينة عن فطر عن أبي الطفيل عن أبي ذر، والطبراني (١٦٤٧) عن محمد بن عبد الله الخصومي بهذا الإسناد وزاد: «بقي شيء يقرب من الجنة ويساعد من النار إلا وقد بين لكم»، والبخاري (١٤٧)، وأحمد ١٦٢/٥ عن حجاج عن فطر عن منذر الثوري عن أبي ذر.

وأخرجه أحمد ١٥٣/٥ عن ابن نمير و ١٦٢، والطيالسي (٤٧٩) من طريق شعبة كلاهما عن الأعمش قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٣/٨ رواه أحمد والطبراني ورجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المغربي، وهو ثقة وفي أشياخ أحمد من لم يُسم. وأخرجه الطبراني من مذهب أبي الدرداء كما ذكر الهيثمي في المجمع ٢٦٤/٨ وقال: ورجاله رجال الصحيح.

وقال ابن حبان في صحيحه ٢٦٨/١: معنى «عندنا منه» يعني بأوامره ونواهيه وأخباره وأفعاله ﷺ

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل ١٠ / ٣٠٤.

العظيم: «وقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء الا ذكر للأمة منه علما، وعلمهم كل شيء حتى آداب التخلي وآداب الجماع والنوم والقيام والعقود والأكل والشرب والركوب والنزول والسفر والاقامة والصمت والكلام والعزلة والخلطة والغنى والفقر والصحة والمرض، وجميع أحكام الحياة والموت، ووصف لهم العرش والكرسي والملائكة والجن، والنار والجنة، ويوم القيامة وما فيه حتى كأنه رأي عين وعرفهم معبودهم وإلههم أتم تعريف حتى كأنهم يرونه ويشاهدونه بأوصاف كماله ونعوت جلاله وعرفهم الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- وأعمهم وما جرى لهم وما جرى عليهم معهم، حتى كأنهم كانوا بينهم وعرفهم من طرق الخير والشر دقيقها وجليلها ما لم يعرفه نبي لامته قبله، وعرفهم ﷺ من أحوال الموت وما يكون بعده في البرزخ، وما يحصل فيه من النعيم والعذاب للروح والبدن ما لم يعرف به نبي غيره، وكذلك عرفهم ﷺ من أدلة التوحيد والنبوة والمعاد والرد على جميع فرق أهل الكفر والضلال ما ليس لمن عرفه حاجة من بعده، اللهم إلا إلى من يبلغه إياه ويبينه ويوضح منه ما خفي عليه، وكذلك عرفهم ﷺ من مكاييد الحروب ولقاء العدو وطرق النصر والظفر ما لو علموه وعقلوه ورعوه حق رعايته لم يقدروا على عدواً أبداً، وكذلك عرفهم ﷺ من مكاييد إبليس وطرقه التي يأتيهم منها، وما ينحرزون به من كيد ومكره وما يدفعون به شره ما لا مزيد عليه، وكذلك عرفهم ﷺ من أحوال نفوسهم وأوصافها ودسائسها وكمائناتها؛ ما لا حاجة لهم معه إلى سواه وكذلك عرفهم ﷺ من أمور معاشهم ما لو علموه وعملوه؛ لأستقامت لهم دنياهم أعظم استقامة.

وبالجملة فجاءهم بخير الدنيا والآخرة برمته، ولم يحوجهم الله إلى أحد سواه، فكيف يظن أن شريعته الكاملة التي ما طرق العالم شريعة أكمل منها ناقصة تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكملها، أو إلى قياس أو حقيقة أو معقول خارج عنها؟

ومن ظن ذلك فهو كمن أن بالناس حاجة إلى رسول آخر بعده، وسببه هذا كلب خفاء ما جاء به على من ظن ذلك، وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله له أصحاب نبيه الذين اكتفوا بما جاء به، واستغنوا به عما سواه . وفتحوا به القلوب والبلاء، وقالوا: هذا عهد نبينا ﷺ إلينا وهو عهدنا إليكم، وقد كان عمر رضي الله عنه يمنع من الحديث عن رسول الله ﷺ خشية أن يشتغل الناس به عن القرآن ، فكيف لو رأى اشتغال الناس بآرائهم وزبد أفكارهم وزبالة أذهانهم عن القرآن والحديث؟ فالله المستعان»<sup>(١)</sup>.

٣- ومن أصول أهل السنة والجماعة أن كل ما يدل عليه الكتاب والسنة، فإنه موافق لصريح المعقول، وأن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح.

القول بمعارضة العقل للنقل قول مبتدع محدث، لم يكن معروفاً في القرون المفضلة إنما حدث في أواخر عصر التابعين، حيث ابتدعه علماء الكلام الذين تأثروا بالفلاسفة لا يؤمنون بما جاءت به الرسل أصلاً<sup>(٢)</sup>.

والذي عليه أهل السنة والجماعة أن العقل الصريح دائماً موافق للنقل الصحيح لا يخالفه قط، لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به الرسول ﷺ فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحيورات العقول ولا تخبر بمجالات العقول<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر لهذا التقرير الذي يليق أن يكتب بسواد العيون على صفحات الحدود في أعلام الموقعين ٤/٣٧٥، ٣٧٦، والصواعق المرسلة لابن القيم ص ٨٢٦، ٨٢٩، ١٥٣٦، التفسير القيم ص ٢٢٨، وصون المنطق ص ١٣١.

(٢) ينظر: درء العقل والنقل ٥/٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) ينظر: الدرء ٥/٢٩٧، ٣٢٧/٧، ومجموع الفتاوى ١٧/٤٤٣ وما بعدها.

فعند توهم التعارض يجب: «تقديم الشرع، لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل»<sup>(١)</sup>، ثم إن الشرع ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، فهن مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به .... ولو لم يعلم لكان جاهلاً ناقصاً<sup>(٢)</sup>.

فثبتت الرسالة في نفسها وثبت صدق الرسول ﷺ وثبت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفاً على وجودنا، فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا، وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر، سواء علمناه أو لم نعلمه<sup>(٣)</sup>.

والذين زعموا من قاصري العقل والسمع أن العقل يجب تقديمه على السمع عند تعارضهما إنما أتوا من جهلهم بحكم العقل ومقتضى السمع، فظنوا ما ليس بمعقول معقولاً وهو في الحقيقة شبهات توهم أنه عقل صريح وليس كذلك، أو من جهلهم بالسمع أما نسبتهم إلى الرسول ﷺ ما لم يرده بقوله، وأما لعدم تفريقهم بين ما لا يدرك بالعقول وبين ما تدرك استحالته بالعقول، فهذه أربعة أمور أوجبت لهم ظن التعارض بين السمع والعقل.

أحدها: كون القضية ليست من قضايا العقول.

الثاني: كون ذلك السمع ليس من السمع الصحيح المقبول.

(١) ينظر: الدرء ١/١٣٨.

(٢) ينظر: الدرء ١/٨٩.

(٣) ينظر: الدرء ١/٨٨.

الثالث: عدم فهم مراد المتكلم به.

الرابع: عدم التمييز بين ما يميله العقل وما لا يدركه<sup>(١)</sup>.

وصفوة الكلام يأخا الإسلام: مما هو مقرر عند عقلاء الأمم قصور العقول الإنسانية عن إدراك كثير من المطالب الدنيوية فضلاً عن الإدراك التفصيلي للمطالب الدينية ولذا كان تحكيم العقل في مطلب من مطالب الوجود أمراً لا ينكره العام من الناس والخاص، بل إن مما يقرره العلم الحديث ادلة صارخة تدل على قصور العقل عن إدراك كثير من الماهيات الوجودية فضلاً عن إدراك الأمور الغيبية، ومن هذا المنطلق الواضح اتخذ السلف الصالح تجاه العقل موقفاً وسطاً وخير الأمور الوسط - فلا هم ممن اتخذوا اتجاهها عقلياً غالباً ولا آخر كافياً - والحق وسط بين باطلين - فالمعتزلة ومن نحا نحوهم عظموا العقل حتى أهدروا نصوص الشرع والأشعرية ومن نحا نحوهم عظموا النصوص فيما أثبتوه مما دل عليه النقل ووافقوا على دلالة العقل عليها، وأهدروا النصوص فيما عدا ذلك وعارضوها بدعوى مناقضتها للعقل<sup>(٢)</sup>.

ولما كان العقل<sup>(٣)</sup> هو ميزان التكليف في الشرع وعليه المعول في الحكم، نظر إليه

(١) ينظر: الصواعق لابن القيم ٤٥٩/٢.

(٢) ينظر: أصول الدين للبغدادي ص ٢٤.

(٣) العقل في اللغة معناه الحجر والنهي، وأصل معناه المنع، ويقال عنه إدراك الأشياء على حقيقتها انظر ذلك في مختار الصحاح ص ٤٤٦ والمعجم الوسيط ٦٢٣/٢: والعقل يقع بالاستعمال على أربعة معان.  
أ- الغريزة المدركة: وهي التي في الإنسان منها يعلم ويعقل وهي فيه كقوة البصر في العين، وهي مناط التكليف وبها يمتاز الإنسان على غيره.

ب- العلوم الضرورية: وهي التي تشمل جميع العقلاء كالعلم بالممكنات والواجبات الممتنعات.

ج- العلوم النظرية: وهي التي تحصل بالنظر والاستدلال، وتفاوت الناس وتفاضلهم فيها أمر جلي وواقع.

=

السلف الصالح رضوان الله عليهم نظرة موضوعية تلخص فيما يلي:

- ١- أن العقل لا يدرك الأشياء على سبيل التفصيل.
- ٢- أن العقل يدرك بعض الأشياء إدراكاً إجمالياً.
- ٣- الشرع مقدم على العقل.
- ٤- العقل لا يعارض الشرع بل يوافقه.
- ٥- الإدراك التفصيلي من خواص الشرع.
- ٦- إذا فرضت معارضة العقل للشرع فالشرع هو الحجة.
- ٧- أن ما عارضه العقل الصحيح من أدلة الشرع الخفيف، فهو أما حديث ضعيف أو موضوع لا أصل له.
- ٨- أن ما عارض الشرع من موازين العقل فهو إما قياس فاسد أو خيال بارد.
- ٩- إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية ، فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً، ويتأخر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر

---

د- الأعمال التي تكون بموجب العلم، وهذا ثمرة العقل وفائدته فلا عقل لمن يعمل بموجب ما هداه إليه عقله.

والعقل السليم يدعو إلى الإيمان بالله ورسالاته، قال الأصمعي: «العقل: الإمساك عن القبيح، وقصر النفس وجبسها على الحسن».

ينظر لمعرفة المزيد: معارج القدس للغزالي ص ١٥١، والإحياء ٨٥/١، ومجموع الفتاوى ٢٨٧/٩، ٣٣٦/١٦، ودرء تعارض العقل والنقل ٨٩/١، والذريعة للراغب الأصفهاني ص ٩٧، والفقيه والمتفقه للبغدادي ٢٠/٢ والمختص لابن سيده ١٦/٣/١، وشرح الكوكب المنير ٢٥، والعدة ٩٤/١، والمسودة ص ٥٦٠، والاعتصام ٣٢٢/٢، وصدق الكلام للسيوطي ١٨٣، وما بعدها، والتقدير والتحجير ١٦٢/٢، وكشف الأسرار ٣٧٩/٤.

ما يسرجه النقل ، والدليل على تأخر العقل وسيره في حدود النقل الأمور التالية:

أ - لو جاز للعقل تعدي النقل لما كان للحد الذي حده النقل فائدة، لأنه لو جاز للعقل تعديه على الحد لصار الحد بلا فائدة، وهذا باطل في الشريعة، وما أدى إليه يكون مثله.

ب - لو جاز للعقل تعدي النقل لجاز أن يكون محسناً ومقبحاً، وهذا خلق.

ج - لو جاز للعقل تعدي النقل لجاز إبطال الشريعة بالعقل، وهذا محال باطل.... إذ أن الشريعة حدت للمكلف حدوداً، فلو جاز للعقل تعدي حد واحد لجاز تعدي الجميع، والتعدي لإبطال لذلك الحد ولو جاز إبطال حد واحد لجاز إبطال الجميع وهو الشريعة، وهذا لا يقول به أحد لظهور محاله<sup>(١)</sup>.

١٠- إذا ظهر تعارض بين الدليل النقلي والدليل العقلي، فلا بد من أحد ثلاثة احتمالات: أن يكون الدليل العقلي ليس بصحيح، أو أن النقلي ليس بصحيح، أو أنه صحيح لكنه ليس بصريح، أما أن يكون الدليلان قطعيين -سنداً ومتناً- أي صحيحين صريحين، ثم يتعارضان فهذا لا يكون أبداً، لا بين نقلين ولا بين عقليين، ولا بين نقلي وعقلي<sup>(٢)</sup>.

فالعقل مصدر من مصادر المعرفة الدينية، لكنه ليس مصدراً مستقلاً، بل يحتاج إلى هداية الوحي، وتنبيه الرسل لتقويمه وتأييده.

إذا العقل مهما بلغ ذكاءه وحصافته وعلمه وإحاطته، فهو محدود مخلوق والسمع كلام الباري الذي وسع علمه كل شيء.

(١) ينظر: الموافقات للشاطبي ٨٧/١، المقدمة العاشرة، وأساس التقديس ص ١٧٢.

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل ١٥٠/١، وقواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد ص ٧٤.

قال أئمتنا -رحمهم الله تعالى-: مما ينبغي اعتقاده: أن نصوص الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة لا يعارضها شيء ومن المعقولات الصريحة<sup>(١)</sup>.

وهذه القاعدة المحكمة السديدة اشتملت على مقاصد عديدة في غاية من الأهمية فاحرص عليها رعاك الله تعالى، وهي:

المقصد الأول: أن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع ألته، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط<sup>(٢)</sup>.

المقصد الثاني: أن ما خالفت النصوص الصحيحة الصريحة فهو شبهات فاسدة<sup>(٣)</sup>.

المقصد الثالث: أن ما خالفه العقل من السمع فهو حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فهذه لا تصلح أن تكون أطة شرعية لو تجردت عن معارضة العقل الصريح فكيف إذا خالفت صريح العقل<sup>(٤)</sup>.

المقصد الرابع: أنه ليس في القرآن صفة إلا وقد دل العقل الصريح على إثباتها لله تعالى، فقد تواطأ عليها دليل العقل والسمع فلا يمكن أن يعارض بثبوتها دليل صحيح البتة لا عقلي ولا شرعي، بل إن كان المعارض سمعياً كان كذباً مفترى أو مما أخطأ المعارض به في فهمه وإن كان عقلياً فهي شبهة خيالية<sup>(٥)</sup>.

المقصد الخامس: أن الذين قالوا بمعارضة العقل للنقل أخطئوا من خمسة أصول: إحداها: أن العقل الصريح لا يناقضه.

---

(١) ينظر: شرح حديث النزول لابن تيمية ص ١٤٤، ومختصر الصواعق ١/١٥٦، ومجموعة الرسائل والمسائل ٢٠٠/٢ (٦٤/٢).

(٢) ينظر: الكواشف الجلية ص ٢٨، ومختصر الصواعق (١/١٥٦).

(٣) ينظر: مختصر الصواعق ١/١٥٦.

(٤) ينظر: مجموعة تفسير شيخ الإسلام ص ٣٧٩.

(٥) ينظر: مختصر الصواعق ١/١٦.



الثاني: أنه يوافقه.

الثالث: أن ما يدعونه من العقل المعارض ليس بصحيح.

الرابع: أن ما ذكروه من المعقول المعارض هو المعارض للمعقول الصريح.

الخامس: أن ما أثبتوا به الأصول كمعرفة الباري وصفاته لا يثبتهما، بل يناقض إثباتهما وذلك أن ما جاء به الرسول ﷺ من علم الله فما أخبر به عن الله، فالله أخبر به وهو سبحانه يخبر بعلمه، ويمنع أن يخبر بنقيض علمه وما أمر به فهو حكم الله، والله عليم حكيم<sup>(١)</sup>.

المقصد السادس: أن غاية ما ينتهي إليه من ادعى معارضة العقل للوحي أحد أربعة أمور لا بد منها:

١- إما تكذيبها وجحدها .

٢- وإما اعتقاد أن الرسل - عليهم صلوات الله وسلامه - خاطبوا الخلق خطاباً جمهورياً لا حقيقة له، وإنما أراد منهم التخيل وضرب الأمثال.

٣- وإما اعتقاد أن المراد تأويلها وصرفها عن حقائقها بالمجازات والاستعارات.

٤- وإما الإعراض عنها وعن فهمها وتدبرها واعتقاد أنه لا يعلم ما أريد بها إلا الله.

فأما الأول فحال الجهمية والمعتلة.

وأما الثاني فحال الفلاسفة الإلهيين.

وأما الثالث فحال المعتزلة ومن شق طريقهم كالأشعرية.

وأما الرابع فحال أهل التفويض من الجهمية.

---

(١) ينظر: القواعد الكلية للبريكاني وفقه الله ص ١٥٠.

المقصد السابع: أن العقليات الصريحة إذا كان مقدماتها وترتيبها صحيحاً لم تكن إلا حقاً لا يناقض ما قاله الرسول ﷺ<sup>(١)</sup>.

المقصد الثامن: أن كل من أثبت ما أثبتته الرسول ﷺ ونفى ما نفاه كان أولى بالمعقول الصريح، كما كان أولى بالمنقول الصحيح، وأن من خالف صحيح المنقول فقد خالف أيضاً صريح المعقول<sup>(٢)</sup>.

المقصد التاسع: بيان أن جماع الطرق العقلية الصحيحة موجود في كتاب الله.

المقصد العاشر: الدليل العقلي هو ما بنى على مقدمات صحيحة يثبت عليها معان صحيحة، وأما ما بنى على مقدمات فاسدة أو أنتج معنى فاسداً فهو شبهة<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: مجموعة الرسائل والمسائل ٦٥/٢.

(٢) ينظر: موافقة صريح المعقول بصحيح المنقول ٦٨/١.

(٣) ينظر: القواعد الكلية ص ١٥١.

قال عبود -سره ربنا المعبود-: وحاصل ما ذكره أهل العلم: أن القرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يعرف الصانع وتوحيده وصفاته، وصدق رسله، وبها يعرف إمكان المعاد، ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظر من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، وقال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١].

كما أن الأقيسة العقلية التي أشتمل عليها القرآن هي الغاية في دعوة الخلق إلى الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الاسراء: ٨٩].. ولهذا أشتمل على خلاصة الطرق الصحيحة التي توجد في كلام جميع العقلاء من المتكلمة والفلسفة وغيرهم.. ويوجد فيه من الطرق الصحيحة ما لا يوجد في كلام البشر بمخال.

انظر لكلام أهل العلم في الفتاوي ٤٦/٢ والدرء ٢٨/١، ٣٨، ١٢٣/٢، و٢٤/٨، ٢٥، ٣٦، والنبوات ص ٧١، ٧٢، والأصفهانية ص ٨، ٩. ومدارج السالكين ٤٩٢/٣، والصواعق ص ٤٦٠، وص ٩٠٧، ٩٠٩ ومفتاح دار السعادة ١٤٥/١، وعلاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا نعتان وفقه الله ص ٢٣، ٢٦ والتعارض والتزجيح ص ٢٢٧.

٤- ومن أصول أهل السنة والجماعة الإيمان بكل ما صح عن النبي ﷺ من السنن الثابتة دون فرق بين المتواتر<sup>(١)</sup> والآحاد، ودون فرق في ذلك بين مسائل الدين الاعتقادية والعملية.

أهل السنة والجماعة يرون أن كل ما أخبر به رسول الله ﷺ، ووصل إلينا بطريق صحيح يجب الإيمان به وتصديقه.

وأما القول بعدم حجية الخبر الواحد في العقائد، فهو قول مبتدع ابتدعه القدرية والمعتزلة حتى ينصروا مذهبهم.

قال الإمام أبو المظفر السمعاني<sup>(٢)</sup> - رحمه الله تعالى -: «إن الخبر إذا صح عن

---

(١) اعلم وفقك الله لما يحبه ويرضاه أن الحديث ينقسم باعتبار عدد نقلته ثلاثة أقسام:

أ- الحديث المتواتر: وهو ما رواه جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم من أول السند إلى منتهاه، على أن لا يختل هذا الجمع في أي طبقة من طبقات السند.  
وهذا النوع قطعي الثبوت، وهو بمنزلة العيان، يجب العمل به، ويكفر جاحده، والتواتر أعلى مراتب النقل.

ب- الحديث المشهور وهو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر، وهو يوجب علم الطمأنينة عند الحنفية أي ظناً قريباً من اليقين فيجب العمل به، لكنه لا يكفر جاحده. \

ج- خبر الآحاد: وهو ما رواه الواحد أو الاثنان فأكثر، فما لم تتوفر فيه شروط المشهور أو المتواتر، ولا عبرة للعدد فيه بعد ذلك، وهو دون الحديث المتواتر والمشهور.

وحكمه وجوب العمل به، متى توفرت فيه شروط القبول، وعلى هذا جمهور المسلمين.

ينظر بسط ذلك في «الإحكام» لابن حزم ص ١٠٩، وفتح المغيث ٦/٤، وتدريب الراوي ص ٣٧١، وشرح الديباج ص ٨ وشرح نخبه الفكر ص ٤، ورسوم التحديث ص ٢، وحجة الله البالغة ١٠٤/١، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/١٨ وأصول الحديث محمد الخطيب ص ٣٠١.

(٢) هو أبو المظفر السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي الحنفي كان ثم الشافعي، الإمام العلامة مفتي خراسان، شيخ الشافعية ولد سنة ٤٢٦ هـ، وهو وحيد عصره في وقته فضلاً وطريقة، وزهداً وورعاً من بيت العلم والزهد، من فحول أهل النظر، وكان بحراً في الوعظ حافظاً له الاصطلاح، والبرهان والقواطع والانتصار بالأثر، والنهاج لأهل السنة، توفي رحمه الله ٤٨٩ هـ.

الرسول الله ﷺ ورواه الثقات والائمة، وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ وتلقته الأئمة بالقبول فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا عامة قول أهل الحديث والمتقين من القائمين على السنة، وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، ولا بد من نقله بطريق التواتر؛ لوقوع العلم به شيء اخترعته القدريّة والمعتزلة وكان قصدهم منه رد الأخبار وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول».

ثم قال: «أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله عز وجل وفي مسائل القدريّة والرؤية وأصل الإيمان والشفاعة والحوض... وما أشبه ذلك مما يكثر عده وذكره، وهذه الأشياء كلها علمية لا عملية. وإنما تروى لوقوع علم السامع بها. فإذا قلنا إن خبر الواحد بها لا يجوز أن يوجب العلم حملنا أمر الامة في نقل هذه الأخبار على الخطأ، وجعلناهم لا عنيين هاذين... قد دونوا في أمور الدين ما لا يجوز الرجوع إليه والاعتماد عليه، وربما يترقى هذا القول إلى أعظم من هذا، نعوذ بالله من هذا القول الشنيع والاعتقاد القبيح»<sup>(١)</sup>.

٥- ومن أصول أهل السنة والجماعة التسليم والانقياد لأمر الله ورسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ [النساء: ٦٥]، وقال جل وعلا: ﴿وما

ينظر في ترجمته: الأنساب ١٣٩/٧، والمنتظم ١٠٢/٩، واللباب ١٣٨/٢، طبقات السبكي ٣٣٥/٥، وطبقات الأسنوي ٢٩/٢، والبداية ١٥٣/١٢، ومفتاح السعادة ٣٣٢/٢، وشذرات الذهب ٣٩٣/٣، وهدية العارفين ٤٧٣/٢، والسير ١١٤/١٩، والأعلام ٣٠٣/٧.

(١) ينظر: الانتصار لأهل الحديث ضمن صون المنطق ص ١٦٠ - ١٦٢، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ص ٣٩٢.

كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم خيرة من أمرهم ﴿[الأحزاب: ٣٦].

قال ابن كثير<sup>(١)</sup> - رحمه الله - في تفسيره قوله تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم..﴾: «يقسم الله تعالى بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول الله ﷺ في جميع الأمور ، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً، ولهذا قال «ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً» أي إذا حكموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجاً مما حكمت به وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليماً كلياً من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الحميدي<sup>(٣)</sup> رحمه الله: «كنا عند الشافعي - رحمه الله - ، فأتاه رجل فسأله عن مسألة فقال: وقضى فيها رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال رجل

---

(١) هو أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي القرشي البصري، حافظ مؤرخ فقيه محدث شافعي، ولد سنة ٧٠١ هـ كان كثير الاستحضار قليل النسيان، وكان محدثاً مفتياً بارعاً جيد الفهم، واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير له: البداية والنهاية، وشرح صحيح البخاري ولم يكمله، وتفسير القرآن العظيم الذي به اشتهر، وطار وصيته، وجامع المسانيد والسنة وغيرها توفي رحمه الله سنة ٧٧٤ هـ.

ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة ٣٧٣/١، والبدر الطالع ١٥٣/١، وشذرات الذهب ٢٣١/٦، و«الرد الوافر» ص ١٦٢، وآداب اللغة ١٩٣/٣.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٣٠٦/٢ .

(٣) هو: أبو بكر القرشي عبد الله بن الزبير بن عيسى الأسدي الحميدي المكي، شيخ البخاري، وشيخ الحرم، صاحب المسند قال الإمام أحمد فيه: الحميدي عندنا إمام، وقال يعقوب العشوي، مالقيت أنصح بالإسلام وأهله منه، توفي رحمه الله بمكة سنة ٢١٩ هـ.

ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ٥٠٢/٥، والتاريخ الكبير ٩٦/٥، وتذكرة الحفاظ ٤١٣/٢، والبداية والنهاية ٢٨٢/١٠، وسير أعلام النبلاء ٦١٦/١٠، وطبقات الشافعية للنسكي ١٤٠/٢.

للشافعي: ما تقول: أنت؟ فقال: سبحان الله تراني في كنيسة ! تراني في البيعة! تراني في وسطى زنار؟ أقول لك: قضى رسول الله ﷺ وأنت تقول: ما تقول أنت ؟!«<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام الشافعي -رحمه الله- أيضاً: «والذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من سلفنا من أهل العلم أنهم كانوا يكرهون الكلام والخوض مع أهل الزيغ، وإنما الأمر في التسليم والانتهاه إلى ما في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ لا تعدى ذلك»<sup>(٢)</sup>.

ولا يمكن أن يستقيم العبد على هذا الدين إلا بالاتيان بهذا الأصل العظيم، لذا

---

(١) ينظر: شرح الطحاوية ص ٣٩٢، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول:» قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعمر»، رواه أحمد ٣٣٧/١، والخطيب في الفقيه والمتفقه ١٤٥/١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢٣٩/٢، وابن حزم في حجة الوداع ص ٢٦٨، وقال أحمد رحمه الله تعالى: «عجبت لقوم عرفوا الاسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان والله تعالى يقول: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ [النور: ٦٣] أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك» أنظر الكلام في هذا المبحث النفيس في القول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين وفقه الله ٢٥٥/٢ فإنه هام جداً.

(٢) ينظر الآداب الشرعية لابن مفلح ١٩٩/١، ٢٠٠، وجاء في أعلام الموقعين ٧٩/١ عن الإمام أحمد قوله: ورأي الشافعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة كله عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار، وجاء في عيون الأنبياء ص ٤٦٧ والدرء ١٥٩/١ عن الفخر الرازي رحمه الله: في آخر مصنفاته وفي وصيته: «ولقد أختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم، لأنه يسعى في تسليم العظيمة والجلال بالكلية لله تعالى ويمنع من التعمق في إيراد العارضات والمناقضات، وما ذاك إلا العلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية، فلهذا أقول:..... ديني متابعة محمد سيد المرسلين، وكتابي هو القرآن العظيم، وتعويلي في طلب الدين عليهما، وانظره في الرد على المنطقيين ص ٣٢١، والنبوات ص ٧٨، ٢١٨، والصواعق المرسلة ١٦٧/١، ٦٦٤/٢، وإغاثة اللهفان ٤٥/١، واجتماع الجيوش ص ١٢١ ومثله عن الإمام الأشعري كما في المقالات ص ٢٩٤.

يقول الإمام الطحاوي رحمه الله في عقيدته المشهورة: «ولا تثبت قدم الإسلام الا على ظهر التسليم والاستسلام»، قال الشارح: «أي لا يثبت اسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها ولا يعترض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه»<sup>(١)</sup>، لذا قال السلف: إن الإسلام قنطرة لا تعبر إلا بالتسليم»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القيم عليه رحمة الله، مبيناً أن التسليم هو الأصل الذي يقوم عليه الإيمان: «أن مبني العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي، ولهذا لم يحك الله سبحانه عن أمة لنبي صدقت نبيها، وآمنت بما جاء به أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به، ونهاها عنه، وبلغها عن ربها، ولو بلغت ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها، بل انقادت، وسلمت وأذعنت، وما عرفت من الحكمة عرفته، وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادها وإيمانها واستسلامها على معرفته... وكان رسولها أعظم في صدورهم من سؤالها عن ذلك، ولهذا كانت هذه الأمة التي هي أكمل الأمم عقولاً ومعارف وعلوم لا تسأل نبيها لم أمر بتلك ولم نهى عن ذلك؟ ولم قدر كذا؟ ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام، وأن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم، وذلك يوجب تعظيم الرب تعالى وأمره ونهيه...»<sup>(٣)</sup>.

٦- ومن أصول أهل السنة والجماعة عمل النصوص على الحقيقة دون المجاز.

إعلم -أيذك الله بالتوفيق. وأرشدك إلى سواء الطريق- بأن علماء الأصول<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: شرح الطحاوية ص ١٨١، ١٨٢.

(٢) ينظر: صون المنطق ص ١٨٣.

(٣) ينظر: الصواعق ٤/١٥٦٠، وشرح الطحاوية ص ٣٦٦، والنبوات ص ١٠١، ص ١٠٣، ومدارج السالكين ٢/١٢١، ١٤٦.

(٤) ينظر: نهاية السؤل ١/٢٤٧، واخصول ١/١/٣٩٧، و«الأحكام» للآمدي ١/٢٦، والمستصفي

ونحوهم يقسمون الكلام إلى حقيقة ومجاز.

فالحقيقة عندهم هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له.

والمجاز: هو اللفظ المستعمل في غيرها وضع له لعلاقة مع قرينة.

وقيل غير ذلك من التعريفات.

وهذه المسألة وقع فيها الخلاف بين العلماء بين مثبت وناف.

والواقع أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث قصد به التوصل إلى نفي صفات الكمال عن الله - عز وجل - وإلا فالأئمة - رحمهم الله - وأهل القرون الثلاثة المفضلة لم يتكلموا بهذا الاصطلاح بالمعنى الذي يقصده المبتدعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - أسكنه الله الغرف العلية -: «فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري، والأوزاعي<sup>(١)</sup> وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كاخليل<sup>(٢)</sup>

---

٣٤١/١ والمعتمد ١٧/١، والعدة ١٧٢/١، وفواتح الرحموت ٢٠٣/١ - وشرح تنقيح الفصول ص ٤٤، وشرح المحلى على جمع الجوامع ٣٠٥/١ والإشارة إلى الإيجاز ص ٣٠، وشرح المنهاج للأصفهاني ٢٢٧/١، والمزهر ٣٦٠/١ والمسودة ص ١٦٩، وشرح الكوكب المنير ١٦٤/١، والبرهان ٢٧٤/٢، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١٥٣/١، وإرشاد الفحول ص ٢٥، والطراز، ٩٦/١، واللمع ص ٥، والمعتمد ٣٢/١، وسلسلة الفوائد الأصولية ص ٣٠٣.

(١) هو أبو عمرو الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، كان مولده في حياة الصحابة، قال مالك بن أنس: الأوزاعي إمام يقتدى به، كان صاحب سنة واتباع، وقد عرف بالزهد والخشوع كان كبير الشأن من أفضل أهل زمانه، كثير العبادة ما أتى عليه زوال فط إلا وهو قائم يصلي، وكان يحبى الليل صلاة وقرآناً وبكاء، وله رحمه الله تعالى كلاماً سديداً انقل لك منه هذه الحكم السديدة، والأقوال الرشيدة قال: إذا أراد الله بقوم شراً فتح عليهم الجدل، ومنعهم العمل، وقال: من أكثر ذكر الموت كفاه اليسير، ومن عرف أن منطقته من عمله قل كلامه، وقال: من أطال قيام الليل هون عليه

=



وسيبويه<sup>(١)</sup> وأبي عمرو بن العلاء<sup>(٢)</sup>. ونحوهم.

وأول من عرف أنه تكلم بلفظ الجاز أبو عبيدة<sup>(٣)</sup> معمر بن المثنى في كتابه، ولكن لم يعن بالجاز ما هو فسيم الحقيقة، وإنما عني بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية... والغالب أنه - أي الجاز كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين... وقد أنكر

---

وقوف يوم القيامة - صدق الله فالجزاء من جنس العمل - وقال عندما سئل عن الخشوع في الصلاة قال: غرض البصر، وخفض الجناح، ولين القلب وهو الحزن والخوف وقال: من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام، وقال: ما ابتدع رجل بدعة إلا سلب الورع وقال: ويل للمتفقهين لغير العبادة، والمستحلين الحرمان بالشبهات، وأقواله كثيرة توفي عليه رحمة الله سنة ١٥٧هـ.

ينظر في ترجمته العطرة، طبقات بن سعد ٤٨٨/٧، والمعرفة والتاريخ ٣٩٠/٢ - ٣٩٧، والحلية ١٣٥/٦ والجرح والتعديل ١٨٤/١، وتذكرة الحفاظ ١٧٨/١، والبداية والنهاية ١١٥/١٠، وطبقات الحفاظ ٧٩، وتهذيب التهذيب ٢٣٨/٦، والسير ١٠٧/٧، وشذرات الذهب ٢٤١/١.

(٢) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، الإمام صاحب العربية، ومنشء علم العروض كان رأساً في لسان العرب ديناً ورعاً كبير الشأن مفرط الذكاء، توفي سنة ١٧٠هـ.

ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير ١٩٩/٣ - المعارف ص ٢٣٦، والجرح والتعديل ٣٨٠/٣، ووفيات الأعيان ١٥/٢، ٩، والسير ٤٢٩/٧، وبغية الوعاة ٥٧٧/١.

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - الملقب بسيبويه، إمام النحو وحجة العرب، طلب الفقه والحديث مدة ثم أقبل على العربية فصار أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو توفي سنة ١٨٠هـ.

ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد ١٩٥/١٢، ووفيات الأعيان ١٣٣/٣، والسير ٣٥١/٨، والبداية والنهاية ١٧٦/١٠، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٢٩/٢، وشذرات الذهب ٢٥٢/١.

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان المازني النحوي القارئ، ثقة كان من أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر، وكان مقدماً في عصره، توفي سنة ١٥٤هـ.

ينظر في ترجمته: تاريخ العلماء النحويين للتوحي ص ١٤٠، ووفيات الأعيان ١٣٦/٣، وفوات الوفيات ٢٨/٢، والسير ٤٠٧/٦، وتهذيب التهذيب ١٧٨/١٢، وبغية الوعاة ٢٣١/٢.

(٣) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري، الإمام العلامة البحر النحوي صاحب التصانيف، له علم باللسان وأيام الناس، توفي سنة ٢٠٩هـ.

ينظر في ترجمته: المعارف ص ٢٣٦، ووفيات الأعيان ٣٢٣/٤، والسير ٤٤٥/٩، وتهذيب التهذيب ٢٤٦/١٠، وشذرات الذهب ٢٤/٢ - ٢٥.

طائفة أن يكون في اللغة مجاز، لا في القرآن ولا غيره كأبي إسحاق الأسفراييني<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

وقال رحمه الله: «فلا مجاز في القرآن بل وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السلف، والخلف فيه على قولين، وليس النزاع فيه لفظياً، بل يقال: نفس هذا التقسيم باطل لا يتميز هذا عن هذا...»<sup>(٣)</sup>.

وقد أطل شيخ الإسلام - رحمه الله - الرد على القائلين بالمجاز، وله في ذلك رسالة مستقلة<sup>(٤)</sup> كما تكلم تلميذه الحقق - ونعم التلميذ - الإمام ابن القيم - نور الله مرقده - وفي غرف الجنان أسكنه عن ذلك وبين أن تقسيم الالفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعياً ولا عقلياً ولا لغوياً.. وسماه طاغوتاً وأبطله من خمسين وجهاً، واستغرق رده على القائلين به ما يزيد على ثلاثمائة صفحة وبين المعاني الصحيحة للآيات التي ادعوا أن فيها مجازاً<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر العلامة محمد الأمين الشنقيطي<sup>(٦)</sup> رحمه الله أن من العلماء من قال

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأسفراييني الملقب بركن الدين، الأستاذ، فقيه شافعي متكلم متبحر في العلوم. توفي سنة ٤١٨ هـ.

ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٨/١، والسير ٣٥٣/١٧، وطبقات الشافعية ٢٥٦/٤، والبداية والنهاية ٢٤/١٢، وشذرات الذهب ٢٠٩/٣.

(٢) ينظر: الإيمان لابن تيمية ص ٨٤ وما بعدها، ومجموع الفتاوى ٢٧٧/١٢.

(٣) ينظر: الإيمان ص ١٠٩.

(٤) وهي رسالة الحقيقة والمجاز ضمن مجموع الفتاوى ٤٠٠/٢٠ - ٤٩٨.

(٥) ينظر: مختصر الصواعق من أول الجزء الثاني.

(٦) هو محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي الجكني، ولد رحمه الله سنة ١٣٢٥ هـ، وطلب العلم، وحفظ القرآن وهو صغير ودرس مختلف علوم الشريعة، وكان من كبار العلماء في العلوم وخاصة التفسير

=

ينبغي انجاز مطلقاً سواء في القرآن أو في اللغة عموماً، ومنهم من نفاه عن القرآن فقط ثم عقب بقوله:

«والذي ندين الله به ويلزم قبوله كل منصف محقق، أنه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن مطلقاً على كلا القولين.

أما على القول بأنه لا مجاز في اللغة أصلاً وهو الحق، فعدم المجاز في القرآن واضح. وأما على القول بوقوع المجاز في اللغة العربية فلا يجوز القول به في القرآن.

وأوضح دليل على منعه في القرآن إجماع القائلين بالمجاز، على أن كل مجاز يجوز نفيه، ويكون نافيه صادقاً في نفس الأمر. فنقول لمن قال: رأيت أسداً يرمي، ليس هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع، فيلزم على القول بأن في القرآن مجاز أن في القرآن ما يجوز نفيه»<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر أن القول بالمجاز «كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن العظيم»<sup>(٢)</sup>، قال الإمام ابن عبد البر<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى: «أهل

---

والأصول والفقه والعربية له: أنساب العرب، وألفية في المنطق ومذكره أصول الفقه، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، وأشهر كتبه أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، توفي رحمه الله سنة ١٣٩٣هـ.

ينظر في ترجمته: الأعلام ٤٥/٦، والمستدرك على معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله ص ٦٠٧، وعلماء ومفكرون عرفتهم محمد المذنب ص ١٦١-١٨١، ومناهج المفسرين للنقراش ص ١٩٠، واتجاهات التفسير للرومي ١٢٣/١، وترجمة الشيخ بقلم تلميذه عطية محمد سالم في مقدمة أضواء البيان ٣/١، ٦٤، وترجمته أيضاً لإمام الحرم المكي الشريف الشيخ عبد الرحمن السديس نصر الله بهم الحق.

(١) ينظر: رسالة منع جواز المجاز ص ٧، ٨، والأضواء ٣/٣٨١، ٣/٣٨٢، و٥٩٦/٣، و١٧٨/٤، و٢٠٤/٤ و ٤٧٣/٤، و٧١٠/٥ و٧٦/٦، و١٦٧/٦، و٢٨٩/٦، و٣٨٥/٦، و٤٩٧/٣، و٤٥١/٦ و٧٥/٧، و٧٦ و٢٦٣/٧، و٢٧٥/٧.

(٢) ينظر: رسالة منع جواز المجاز ص ٨، ٩.

السنة مجمعون على الاقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والايمان بها وحملها على الحقيقة لا على الجواز إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يجدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرونها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقربها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهم أئمة الجماعة والحمد لله<sup>(١)</sup>.

٧- ومن أصول أهل السنة والجماعة ضرورة الاتفاق بين نصوص الكتاب والسنة، ونفي التعارض والاختلاف بينها، سواء أكان ذلك بين آية وآية أو بين حديث صحيح وآخر مثله، أو بين آية وحديث صحيح، وأن ما يظن من تعارض واختلاف بين بعض النصوص فذلك بحسب الظاهرة. لا في الامر نفسه.

اعلم علمك الله تعالى: أن التعارض في اللغة تفاعل يدل على المشاركة بين اثنين

(٣) هو أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد النمري بن عبد البر، ولد سنة ٣٦٨ هـ. بقرطبة، وفقه حافظ مكثر عالم بالقراءات وبالاختلاف في الفقه، ويعلم الحديث والرجال، قديم السماع، كثير الشيوخ، وكان رحمه الله في أول زمانه ظاهري المذهب ثم صار مالكيًا مع ميل كثير إلى فقه الشافعي، كان حافظ المغرب في زمانه، وأعلم من بالأندلس في السنة والآثار واختلاف علماء الامصار، له الاستيعاب - «الاستذكار» - «التمهيد»، وجامع بيان العلم وفضله وغيرها كثير، توفي رحمه الله سنة ٤٦٣ هـ.

ينظر في ترجمته: جهرة أنساب العرب ص ٣٠٢، وجذوة المقتبس للحميدي ص ٣٤٤، وترتيب المدارك ١٢٧/٨ والصلة لابن بشكوال ص ٦٧٧، والمختصر في أخبار البشر لابي الفداء ١٨٧/٢، وتذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٣١، وشذرات الذهب لابن العماد ٣١٤/٣، وهدية العارفين ٥٥٠/٢، والاعلام ٣١٦/٩، ومعجم المؤلفين ٣١٥/١٣، وبغية الملتبس ص ٣٥٦، وتاريخ علماء الأندلس ص ٢٤٨ والغنية ص ٤٦.

(١) ينظر: التمهيد ١٤٥/٧، وفي ١٦/٥ و ١٣١/٧، و«الاستذكار» ١٣٣/١، و ١٢٦/١، و ١٣٧، وانظر: العلو للذهبي ص ١٨٢، ومختصر العلو ص ٢٦٨، ومجموع الفتاوى ١٩٨/٥، والدرء ٢٥٦/٦، وبيان تلبس الجهمية ٣٩/٢، وإرشاد الفحول ص ٢٢ وأضواء البيان ١٠٠/٣ و ٥٢٢/٦ و ٢٦٨/٧، و ٢٧٥.

فاكثر وأصل مادته العرض، وهي تدور على معان كثيرة<sup>(١)</sup> منها:

١- الظهور والإظهار.

٢- الناحية والجهة، فيقال: عرض الحائط أي ناحيته.

٣- المنع، ومنه قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤] أي مانعة لكم من البر وصلة الرحم.<sup>(٢)</sup>

٤- التقابل: يقال: عارض الشيء معارضة أي قابلة.

وجميع هذه المعاني نجدُها في تعارض الدليلين، حيث يظهر كل دليل، ويبرز في وجه الدليل الآخر فيقابله، ويمنعه من تحصيل مقتضاه.

وأما التعارض في الاصطلاح فلقد اختلف فيه الأصوليون اختلافاً واسعاً، وذلك تبعاً لاختلافهم في أركانه وشروطه، والتعريف المختار:

التعارض: هو تقابل الدليلين الشرعيين على وجه يقتض من كل منهما عدم مقتضى صاحبه كلياً أو جزئياً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: المصباح المنير ٤٧٨/١، ولسان العرب ٢٨/١، ومحيط اغيظ ١٣٧٣/٢، ومعجم مقاييس اللغة ٢٧٢/٤.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٦٥/١.

(٣) ينظر: إرشاد الفحول ص ١٧٣، والمستصفى ٣٩٥/٢، وشرح الكوكب المنير ٦٠٥/٤، وتيسير التحرير ١٣٦/٣، وفواتح الرحموت ١٨٩/٢، وأصول السرخس ١٢/٢، وحاشية الرهاوي على شرح المنار ص ٦٦٨، وكشف الأسرار ٧٦/٣، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٣١٢/٢، واللمع ص ٧٠، والبرهان ١١٦٩/٢، و«الأحكام» للآمدي ٢٤٠/٤، والمنطق الوافي ٣٣/٢، ودراسات في التعارض والتزجيج للدكتور سيد صالح ص ٥٣، والتعارض والتزجيج عن الأصوليين للدكتور محمد الحفناوي ص ٢٩.

قال كاتب الصفحات غفر الله له السيئات: ركن المعارضة في اصطلاح الأصوليين هو تقابل الحجتين

=

قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، مفهومه أن القرآن من عند الله فلا اختلاف فيه، أذن ولا تعارض لأنه تنزيل من حكيم حميد فهو حق من حق، ولو كان مفتعلاً مختلفاً كما هوله من يقول من جهلة المشركين والمنافقين في بواطنهم لوجدوا فيه اختلافاً، أي اضطراباً وتضاداً كثيراً، أي وهذا سالم من الاختلاف فهو من عند الله

كما قال تعالى مخبراً عن الراسخين في العلم حيث قالوا: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، أي محكمة متشابهة وحق، فلهذا ردوا المتسابه إلى الحكم فاهتدوا، والذين في قلوبهم زيغ ردوا المحكم إلى المتسابه فغووا، ولهذا مدح تعالى الراسخين وذم الزائفين<sup>(١)</sup>.

---

التساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجه الأخرى، وذلك كاخل والحرمة، والنفي والإثبات، وقد قيدت الحجتان بكونهما متساويتين وذلك لتحقيق المقابلة بينهما إذ الضعيف لا يقابل القوي لرجيح القوي عليه.

وأما شروط التعارض فقد ذكر الأصوليون للتعارض شروطاً لا بد منها لثبوته بين الأدلة ومن أهمها ما يلي:

أ- أن يكون الدليلان متضادين، وذلك بأن كل أحدهما يحل شيئاً والآخر يحرمه.

ب- أن يتساوى الدليلان في القوة، وذلك حتى يتحقق التقابل والتعارض.

ج- أن يكون تقابل الدليلين في محل واحد، لأن التضاد والتنافي لا يتحقق بين الشئيين في محلين.

د- أن يكون تقابل الدليلين في وقت واحد. يعني لا بد من اتحاد الزمن، لأنه لو اختلف الزمن انتفى التعارض.

وبالإمكان النظر إلى هذا البيان في: قمر الأقمار على نور الأنوار ٥١/٢، وحاشية زاده (٦٦٧) وشرح نور الأنوار على المنار ص ٥١، وكشف الأسرار للدمشقي ٥١/٢ وأصول الفقه للعلامة مذكور ٣٢١، والتلويح على التوضيح ١٠٣/٢ وشرح الإسنوي ٩٨/١، والتعارض والتزجيج ص ٤٥.

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٥٣٠/١، وتفسير الفخر الرازي ٢٠١، ومحاسن التأويل ٣٢١ ولرشيد رضا تحقيق جيد انظره في تفسير المنار ٢٨٧/٥، وقال الإمام القرطبي في جامعہ ١٨٧/٦: «(ولا يدخل في هذا الاختلاف ألفاظ القراءات وألفاظ الأمثال والدلالات ومقادير السور والآيات، وإنما أراد اختلاف التافض والتفاوت، وقيل المعنى لو كان ما يخبرون به من عند غير الله لاختلف، وقيل: إنه ليس من متكلم يتكلم كلاماً كثيراً إلا وجد في كلامه اختلاف كثير، إما في الوصف واللفظ وإما في جودة المعنى، وإما في

=

وقال جل وعلا: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم: ٣، ٤]  
يقول ابن حزم -رحمه الله-: «ويبين صحة ما قلنا -من أنه لا تعارض بين شيء من  
نصوص القرآن- ونصوص كلام النبي ﷺ، وما نقل من أفعاله قول الله -عز وجل  
-مخبراً عن رسوله- عليه السلام: ﴿وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي  
يوحى﴾<sup>(١)</sup>.

وعن المقدام بن معد يكرب<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه قال. قال رسول الله ﷺ: (ألا إني  
أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا  
القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، وإنما  
حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله<sup>(٣)</sup>)، فلا تعارض بين حكم الرسول ﷺ وبين حكم  
الله تعالى في القرآن، وما يقال في الأحكام يقال في الأخبار.

---

التناقض، وإما في الكذب، فأنزل الله عز وجل القرآن وأمرهم بتدبره، لأنهم لا يجدون فيه اختلافاً في  
وصف ولا ردأً له في معنى ولا تناقضاً ولا كذباً فيما يخبرون به من العيوب وما يسرون». (١) ينظر: «الأحكام» ٢٠٤/٢.

(٢) هو أبو زيد المقدام بن معد يكرب، نزيل حمص، صاحب رسول الله ﷺ، توفي سنة ٨٨ هـ رضي الله عنه  
ينظر في ترجمته: الاستيعاب: ١٤٨٢، وأسد الغابة ٢٥٤/٥، والبداية والنهاية ٧٣/٩، والإصابة  
٤٥٥/٣، والسير ٤٢٧/٣، وشذرات الذهب ٩٨/١.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ١٣٠/٤، والدارمي في السنن ١١٤/١ في المقدمة، باب السنة قاضية على كتاب  
الله وأبو داود في السنن ١٠/٥ كتاب السنة، باب لزوم السنة حديث (٤٦٠٤)، والترمذي في السنن  
٣٨/٥ كتاب العلم حديث (٢٦٦٤) وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه في السنن ٦/١  
المقدمة، حديث (١٢).

وأخرجه الطبراني في الكبير ٦٦٩/٢٠، والبيهقي في السنن ٣٣٢/٩ من طريق يحيى بن حمزة بن الزبير  
عن المروان بن ربيعة ذكره ابن حبان في الثقات ٤٢٥/٥ وأخرجه في صحيحه ١٨٩/١ حديث (١٢) عن  
المقدام رضي الله عنه وأخرجه أحمد ١٣١/٤، وأبو داود (٤٦٠٤) في السنة، باب لزوم السنة، والطبراني  
٦٧٠/٢٠ والبيهقي في دلائل النبوة ٥٤٩/٦ من طريق حريز بن عثمان، عن ابن أبي عوف، به.  
والحديث صححه الحاكم ١٠٩/١ وأقره الذهبي.

وقال الشافعي - رحمه الله -: «وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله تختلف، وأنها تجري على مثال واحد»<sup>(١)</sup>. وحدث سعيد بن جبير<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - عن رسول الله ﷺ حديثاً فقال رجل: «إن الله عز وجل قال في كتابه كذا وكذا فقال: لا أراك تعارض حديث رسول الله ﷺ بكتاب الله عز وجل ورسول الله ﷺ أعلم بكتاب الله عز وجل سبحانه وتعالى»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو بكر محمد خزيمة<sup>(٤)</sup> - رحمه الله -: «لا أعرف أنه روي عن رسول الله ﷺ حديثاً بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أولف

(١) ينظر: الرسالة: ١٧٣.

(٢) هو: أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام، الإمام الحافظ، المقرئ، المفسر، أحد الأعلام، وكبار العلماء، وكان يحتم القرآن في كل ليلتين، حصلت بينه وبين الحجاج المناظرة العظيمة المشهورة ولم يقتل بعد سعيد إلا رجلاً واحداً، ومن أقواله السديدة: لأن أنشر علمي أحب إليّ من أن أذهب به إلى قري وسئل ما علامة هلاك الناس قال: إذا ذهب علماءهم وقال: لو فارق ذكر الموت قلبي، خشيت أن يفسد عليّ قلبي، وغير ذلك.

ينظر في ترجمته العطرة: طبقات ابن سعد ٢٥٦/٦، والزهد للإمام أحمد ص ٣٧٠، وطبقات خليفة ت ٢٥٣٤، وأخبار القضاة ٤١١/٢٥، وأخبار وأصهبان ٣٢٤/١، والعبر ١١٢/١، والعقد الثمين ٥٤٩/٤، وطبقات المفسرين ١٨١/١ وخلاصة تذهيب التهذيب ١٣٦، وشذرات الذهب ١٠٨/١ والسير ٣٢١/٤، وتاريخ الإسلام ٢/٤ والحلية ٢٧٢/٤، والبداية والنهاية ٩٦/٩ والمعرفة والتاريخ ٧١٢/١.

(٣) ينظر: الشريعة ص ٥١.

(٤) هو: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، صاحب التصانيف عني في حديثه بالحديث والفقه، حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، قال الدار قطني رحمه الله: كان ابن خزيمة إماماً ثباتاً، معدوم النظر، له الصحيح، وفقه حديث بريرة، وكتاب التوحيد وغير ذلك، من أقواله الحكيمة: ليس لأحد مع رسول الله ﷺ قول إذا صح الخبر، توفي رحمه الله سنة ٣١١هـ.

ينظر في ترجمته: تاريخ جرجان ص ٤١٣، وطبقات الشيرازي ص ١٠٥، والمنظّم ١٨٤/٦، وتهذيب الأسماء واللغات ٧٨/١، وتذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢، ودول الإسلام ١٨٨/١، والوفاي بالوفيات ١٩٦/٢، وطبقات الحفاظ ٣١١، وشذرات الذهب ٢٦٢/٢، والبداية والنهاية ١٤٩/١، والعبر ١٤٩/٢.



وقال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

ونصوصه ليست تعارض بعضها بعضاً فسَلَّ عنها عليم زمان  
وإذا ظننت تعارضاً منها فذا مِنْ آفةِ الأفهام والأذهان  
أو أن يكون البعض ليس بثابتٍ ما قاله المبعوثُ بالقرآن<sup>(٢)</sup>

والقول بجواز التعارض بين الأدلة في نفس الأمر فيه إثبات العجز والجهل،  
والعجز عن إقامة أدلة خالية من التعارض، والجهل بعواقب الأمور، وكل هذا مما  
يجب تنزيه الله تعالى عنه عقلاً وشرعاً.

كما أن فطر بني آدم فيها النفور من التناقض والاضطراب، وعدم استحسان  
ذلك وفي فطرهم وصف الرب جل وعلا بالعلم والحكمة، والقدرة والإرادة،  
وظهور التناقض والاضطراب فيما يخبر به الحق جل وعلا ينافي هذه الصفات، فتبين  
أنه لا يصدر عن الشارع الحكيم إلا ما يدل على كمال قدرته وعلمه، وحكمته  
وإرادته.

فالقرآن الذي هو كلام الله تعالى وكلامه إنما موافق علمه، محال أن يقع بين آياته  
اختلاف وتعارض، بمعنى أن تخبر آية بثبوت شيء وتخبر أخرى بنفيه، أو تأمر آية  
بفعل شيء ثم تأمر مرة أخرى بتركه ما لم يكن بينهما تناسخ في حال الأمر والنهي.

وكذلك السنة محال أن يقع بين نصوصها اختلاف وتعارض لا في أخبارها، ولا  
في أحكامها حيث إنها وحى من الله تعالى نصاً أو إقراراً، فهي كالقرآن يخرجان من

(١) الكفاية للبغدادى ص ٤٣٢ وما بعدها.

(٢) ينظر: الكافية الشافية ص ١١٤.

مشكاة واحدة فما ثبت للقرآن من هذه الجهة فهو يثبت للسنة، فلا تعارض ولا اختلاف بين نصوصهما: لا بين آية وآية، ولا بين حديث وحديث ولا بين آية وحديث، بل الكل يجري على نظام واحد ونسق متحد.

فأدلة الشريعة لا تتعارض في نفس الأمر، ولذلك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما، بحيث وجب عليهم الوقوف، ولكن قد يقع التعارض في فهم الناظرين. وبالتالي فهو تعارض ظاهري يقع في نفس المجتهد وفهمه لا حقيقة له في نفس الأمر والله أعلم<sup>(١)</sup>.

أسباب وقوع التعارض الظاهري<sup>(٢)</sup>:

١- ما يكون بين بعض النصوص من عموم وتخصيص، وإطلاق، وتقييد، واستثناء ونحوه، فيظنه بعض الناظرين تعارضا وليس كذلك.

٢- الجهل بسعة لسان العرب، وقد نزل القرآن بلسانهم.

٣- الوضع في الأحاديث من قبل الزنادقة، فيكون التعارض بين دليلين أحدهما

---

(١) ينظر: الموافقات ٢٩٤/٤، قواعد الاستدلال ص ٥٠ وإرشاد الفحول ص ٢٧٥، وشرح الجلال أغلى على جمع الجوامع ٣٥٩/٢، والإبهاج بشرح المنهاج للسبكي ١٤٢/٣، والتعارض والترجيح ٦٠/١ «وقواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام ٥٢/٢، وفواتح الرحموت ١٨٩/٢، والآيات البينات ٢١٠/٤.

(٢) ينظر: الرسالة للشافعي ص ٥٢، ٥٣، ٢١٣، ٢١٥، والمستصفى ٣٩٢/٢، و«الأحكام» للآمدي ٢٥٧/٤ وتيسير التحرير ١٦١/٣، والبرهان ١١٦٩/٢، وفواتح الرحموت ١٩١/٢، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٣١٢/٢، وجمع الجوامع ٣٧٢/٢، واللمع ص ٧٠، والمتحول ص ٤٦٦، وروضة الناظر ١٠٢٨/٣، والعدة ١٠١٩/٣، والمسودة ص ٣٠٥، والمحصل ٥٣٥/٢/٢، وإرشاد الفحول ص ٢٧٦- و«التمهيد» لابن الخطاب ٢٠٢/٣، ومسلم الثبوت ٢١٠/٢، والتوضيح ٦١/٣، وكشف الاسرار ٧٩/٤ - ونهاية السؤل ٢٠٢/٣، وجمع الجوامع ٣٦٣/٢، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٢٢. وأصول السرخسي ٢٥١/٢، والتبصرة ص ٤٨٣، والمنهاج للبايجي ص ٢٣٤، وشفاء الغليل ص ٥٣٧، والإيضاح ص ٣١٠، وشرح المنهاج للبيضاوي ٧٨١/٢.

لا يصح.

- ٤- الجهل بالناسخ والمنسوخ من النصوص، وذلك في أبواب الأحكام.
- ٥- الرسول ﷺ قد يخبر بالشيء، فيؤدي المخبر عنه الخبر متقصر، وآخر يؤديه مختصراً، وثالث يأتي ببعض معناه، فإذا عرف هذا انتفى التعارض.
- ٦- وقد يحدث الرجل عن النبي ﷺ وقد أدرك الجواب دون المسألة، ومعرفة المسألة تدل على حقيقة الجواب؛ لأنه يعرف السبب الذي خرج عليه الجواب، فإذا عرف هذا زال الإشكال.
- قال الشافعي -رحمه الله-: «ولم نجد عنه ﷺ شيئاً مختلفاً إلا وجدنا له وجهاً يحتمل به ألا يكون مختلفاً<sup>(١)</sup>».
- وأما كيفية دفع التعارض، فمذهب الجمهور هو أن يسلك المجتهد الطرق التالية، مرتبة الأول فالأول:
- أولاً: أن يطلب المجتهد الجمع بين الدليلين، لاحتمال أن يكون في حالين مختلفين، أو أن بينهما عموماً وخصوصاً، أو إطلاقاً وتقييداً، ولأن إعمال الأدلة كلها أولى من إهمالها أو إهمال بعضها.
- ثانياً: فإن لم يتيسر الجمع وكان الدليلان مما يقبلان التناسخ نظر في التاريخ؛ لمعرفة المتأخر ليكون ناسخاً.
- ثالثاً: فإن تعذر العلم بالتاريخ عمد إلى الترجيح ووجوهه الكثيرة، فأيهما ترجح عمل به، والعمل بالراجح متعين في فطر العقول وعليه إجماع العلماء.

---

(١) الرسالة ص ٢١٦.

رابعاً: فإن تعذر الترجيح فقد اختلفوا بعد ذلك، فمنهم من قال: بالتوقف إلى أن يتبين وجه الترجيح، ومنهم من قال: يتخير المجتهد بين الدليلين، والصحيح قول من قال بتسافط الدليلين وطلب دليل ثالث على الترتيب، فإن كانا آيتين نظر في السنة، وإن كانا سنتين نظر في القياس أو أقوال الصحابة وهكذا، والله الموفق وهو أعلم بالصواب.